مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، 199–233 يونيو2015
IUGJEBS ISSN 2410-5198

الليبرالية الجديدة للاقتصاد واحتجاجات 2011 في إسرائيل

أ. عبد الناصر عطاالله عيسى[1،*]

[1]باحث اقتصادي

تاريخ الإرسال (2014/12/10)، تاريخ قبول النشر (2015/03/22)

الملخص

جاءت الدراسة في إطار بحث العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والمجتمع، وكيف يؤثر احدهما على الاخر، تحديدا دراسة الاحتجاجات الاجتماعية الشعبية في إسرائيل، واحتجاجات صيف 2011 ضد الآثار السلبية التي تتركها سياسة حكومة إسرائيل الاقتصادية، المعتمدة إلى حد كبير على الليبرالية الجديدة، وفي سبيل ذلك تناولت الدراسة بالتوضيح لأهم أدوات الليبرالية الجديدة، مثل تقليص الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، وسياسة الخصخصة، وتخفيف الضرائب وغيرها، ومن ثم أهم آثار هذه السياسة على المجتمع في اسرائيل مثل تعزيز الفقر، وإضعاف الطبقة الوسطى، وتعزيز مكانة كبار رؤوس الأموال، وزيادة اللامساواة والفجوات، ومن ثم أوضحت الدراسة ردود الفعل الشعبية على هذه السياسات، وتحديدا مساهمتها بشكل واضح في اندلاع الاحتجاجات الشعبية الواسعة في صيف 2011، وكذلك تناولت قدرة هذه الاحتجاجات المحدودة في تغيير السياسات الاقتصادية للحكومة، التي استمرت قبل وبعد الاحتجاجات.

أشارت الدراسة إلى خصوصية دولة الاحتلال الصهيوني، حيث يحتل الجانب الامني مكانه بارزه، تمثلت في ضخامة الميزانية الأمنية، واستخدامه كوسيلة ناجعة لإضعاف الاحتجاجات.

الكلمات المفتاحية: الليبرالية الجديدة، احتجاجات 2011 في إسرائيل.

Neo-Liberalism of Economy and the 2011 Protests in Israel

Abstract

This study shows the co-relation between economy & community and how they influence each other. In particular, studying the public social protests in Israel and 2011 summer protests against the negative effects of the neo- liberalized Israel's economic policy. It highlights the vital neo-liberalism tools e.g.: minimizing spending on public social services, privatization and tax reduction and others. Afterward, the study highlights this policy's effects on the Israeli society such as increasing poverty rates, shrinking the middle class, empowering owners of huge capitals and increasing inequalities & social gaps. The study also shows public reactions to such policies represented by the wide-spread protests in summer 2011 and their limited strength in changing the government's economic policy before and after the protests.

Moreover, the study addressed the feature of the Zionist occupation state where security as a prominent position represented in a huge security budget, using security as a scare-crow to silence protestors.

Keywords: Neo-Liberalism, The 2011 Protests in Israel.

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: s.m.o.ali100@gmail.com

المقدمة:

- **خلفية مشكلة الدراسة:**

لقد شكلت الحالة الإسرائيلية – في العقود الأخيرة– مثالاً مهماً للعلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والمجتمع؛ حيث ترتب على اتباع الحكومة سياسة اقتصادية مبنية على "الليبرالية الجديدة" وتحديدا في مجال الإنفاق العام وسياستها الضريبية، أثار اجتماعية مزمنة وعميقة، كتعزيز مشكلة الفقر وتعميق الفجوات وتقليص الطبقة الوسطى، حاولت الحكومة التغطية عليها وتمريرها أمام جمهورها دون احتجاجات من خلال التذرع بالواقع الأمني وضرورة الالتفاف حول الحكومة أمام المخاطر الخارجية. ولقد سجلت الحكومة نجاحاً كبيراً في ذلك إلى أن جاءت احتجاجات 2011 الواسعة المهمة في الخطاب الإسرائيلي، لتطرح الأسئلة من جديد، حول نتائج وآثار السياسة الاقتصادية للحكومة ومدى ملاءمة ردود فعل الجمهور عليها.

- **تحديد مشكلة الدراسة:**

بناءً على ما تقدم فيمكن القول بأن مشكلة الدراسة الرئيسة تكمن في معرفة الآثار الاجتماعية التي تركتها سياسة الحكومة على المجتمع في إسرائيل، ومدى مساهمة هذه الآثار في دفع الجمهور للخروج للشوارع باحتجاجات وتظاهرات واسعة وتاريخية، في صيف 2011، من أجل المطالبة بالعدالة الاجتماعية.

- **فرضيات الدراسة:**

من أجل مواجهة وتحليل مشكلة الدراسة، التي سبق ذكرها وللوصول إلى أهداف الدراسة، فسوف يتم الاعتماد على فرضيات تساعد للوصول إلى إجابات واضحة قدر الإمكان، وذلك من خلال منهجية مناسبة، وكل ذلك لتحقيق أهداف الدراسة:

- لقد اعتمدت الحكومات الإسرائيلية بكافة أحزابها، ومنذ أواسط الثمانينيات وبشكل ممنهج على سياسة اقتصادية تعتمد الليبرالية الجديدة، وخاصة في مجال السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام .
- إن المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع في إسرائيل، وخاصة زيادة الفقر والفجوات بين الطبقات، هي –وبدرجة واضحة– نتيجة لليبرالية الجديدة، إضافة لعوامل أخرى مثل ضخامة ميزانية الأمن.
- أسهمت هذه المشاكل وبوضوح في دفع الجمهور الإسرائيلي للتظاهر والاحتجاج خاصة في صيف 2011.
- نجحت حكومة إسرائيل في استغلال العامل الأمني، والذي يشمل: الاحتلال، وإيران، وغيرهما لتضخيم ميزانية الأمن من جهة وللتغطية على نتائج سياساتها داخلياً، وتجنب الكثير من الاحتجاجات من جهة أخرى.

- **أهداف الدراسة:**

إن الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في تحديد الآثار الاجتماعية التي خلفتها السياسة الاقتصادية النيوليبرالية للحكومة، ومدى مساهمة هذه الآثار في اندلاع تظاهرات 2011 على وجه التحديد، وكذلك ستقود الدراسة وتفاصيلها إلى تحقيق أهداف فرعية أخرى، مثل:

- تتبع تطور السياسة الاقتصادية النيوليبرالية منذ أواسط الثمانينيات ومعرفة موقف الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية منها.
- دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل في السنوات الأخيرة.

- تحليل عوامل ضعف الاحتجاج الجماهيري في إسرائيل على سياسة الحكومة الاقتصادية.

- **أهمية الدراسة:**

- تكمن أهمية الدراسة في طبيعة المشكلة التي تعالجها، وهي التعرف إلى الآثار السلبية لليبرالية الجديدة عموماً وفي إسرائيل على وجه الخصوص، ومدى مساهمة الاحتلال أو المبرر الأمني في التغطية على أخطاء الحكومة وإسكات الاحتجاجات الجماهيرية .
- إن تحليل ودراسة آثار هذه السياسة يشكل هدفاً من أجل تحديد مدى المشاكل التي تخلفها على المجتمع بشكل عام وفي إسرائيل بشكل خاص.
- إن مواجهة الاحتلال الصهيوني تتطلب دراسة نقاط القوة والضعف لديه وليس فقط في المجال الأمني بل والاقتصادي والاجتماعي أيضاً.

- **منهجية الدراسة:**

بناءً على فرضيات الدراسة وأهدافها فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، حيث ستقدم الدراسة استعراضاً للوضع الاقتصادي الاجتماعي في إسرائيل في السنوات الأخيرة، مستندة إلى مصادر للغات الثلاث: العربية والإنجليزية والعبرية، والبيانات والتقارير التي ينشرها بنك إسرائيل، ووزارة المالية ودائرة الإحصاء المركزي في إسرائيل كما جاءت في الصحف الاقتصادية المتخصصة، مثل: جريدة (ذي ماركر) التابعة ل هآرتس، وملحق "مامون" التابع ليديعوت أحرنوت، وتقارير متخصصة مثل تقارير مركز أدفا. واعتمدت الدراسة أيضاً على ما يصدر بالعربية، وهو قليل نسبياً، ومن أهمه تقارير مركز مدار في رام الله بقلم باحثين بارزين كالدكتور عزيز حيدر وحسام جريس وامطانس شحادة ونبيل الصالح وغيرهم، وتتكون الدراسة من العناوين التالية:

أولاً: الليبرالية الجديدة للاقتصاد وماهيتها؟

يستند منهج الاقتصاد النيوليبرالي إلى نظام السوق الحر، والذي تعود جذوره إلى التراث الاقتصادي الكلاسيكي الذي طوره آدم سميث، ثم عاد للظهور على يد علماء اقتصاد من أشهرهم البروفيسور فريدريك جون هايك، الأستاذ في جامعة شيكاغو في كتابه الشهير (the road to serfdom. London, 1994) وكذلك مساعده الأبرز ميلتون فريدمان في كتابه الشهير (Capitalism and freedom, Chicago press. 1992) وقد أكد كلاهما، وخصوصا الأخير "عدم كفاءة التدخل الحكومي، بل رأى فيه خطراً على الحرية" (كينث، 2000: 276).

ورأى هايك أن المجتمعات الحديثة لا يمكنها أن تكون خاضعة لتخطيط ومن الضروري القول بأنه لا يوجد على ارض الواقع –اليوم– اقتصاد مخطط بالكامل أو نموذج صرف للاقتصاد الحر (الخاص) "غير أن الخلط الدقيق للمشاريع الخاصة ونشاطات الدولة، الذي تعتمده بعض الدول، يتنوع كثيراً بين هذين الطرفين وتؤثر عليه الفلسفات السياسية في البلد المعين" (باش وآخرون، 1995) أو مجتمعات مخططة بدون أن تتعرض لنتائج كارثية، "لأنه لا يمكن تصليح المجتمع كما يتم تصليح حنفية مياه" (زيسر، 1999 : 102) وتجدر الإشارة إلى عالم آخر هو روبرت

نوزيك، والذي يسميه أنصار اليمين الراديكالي " محامي الدفاع الفلسفي لهم " وهو يعتمد على تبريرات أخلاقية أكثر منها اقتصادية (زيسر، 1999: 166).

لقد حظيت هذه الأفكار على دعم المحافظين في أمريكا وبريطانيا، وتحديداً في فترة الرئيس رونالد ريغان ومارغريت تاتشر، كما تم تبنيها من قبل أهم المؤسسات الدولية كالبنك الدولي WB، وصندوق النقد الدولي (IMF) كما وجدت هذه الأفكار تعبيراً لها في برنامج التثبيت Stabilization الاقتصادي، والذي يتضمن سياسات وإجراءات انكماشية وتقشفية وخفض النفقات العامة وذلك بهدف معالجة العجز في الموازنة العامة، ومن ضمن ذلك: سياسات مالية ونقدية انكماشية، وسياسات تحرير الأسعار، وإطلاق قوى السوق وسياسات وإجراءات تحرير التجارة الخارجية وسياسات خصخصة القطاع العام وسياسات تشجيع رأس المال الخاص والأجنبي والمحلي عن طريق تقديم إعفاءات وتسهيلات ضريبية سخية وتحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي" (صبيح، 2011 :55).

لقد جاءت هذه السياسات نتيجة لرؤية فلسفية اقتصادية واضحة أكثر منها نتيجة لضروريات الواقع، وأساس هذه الفلسفة –كما سبقت الإشارة– ترك السوق يعمل بحرية تامة دون تدخل أو تدخل الحد الأدنى من قبل الدولة. وهو ما يسمى "بالدولة الحارسة" أو "الدولة الدنيا"، اعتماداً على مفهوم "اليد الخفية invisible hand" لآدم سميث من القرن الثامن عشر لكتابه ثروة الأمم، ومقولة دعه يعمل دعه يمر، وانسجاماً مع فكرة جهاز الثمن وحافز الربح، وقدرة السوق على تعديل نفسه بنفسه دون تدخل مطلق من الدولة – وفق الليبراليون المتشددون وتدخل الحد الأدنى وفق الليبراليون المعتدلون نسبيا.

وعلى حد تعبير ديفيد ستوكمان (رئيس قسم الميزانيات في البيت الأبيض في فترة الرئيس ريغان 1981. استقال في 1984)، المحسوب على التيار المتشدد "النيوليبراليون": "الحكومة ليست هي الحل لمشاكل السوق، بل هي المشكلة، كلما تدخلت أقل، جبت ضرائب أقل وأنفقت اقل كلما كان أفضل للسوق" (بلوتسكر، (د) 2013: 2) وقد هاجم أوباما لتدخله لإنقاذ رأس المال "و صناعة السيارات" في كتابه الذي صدر حديثاً "The Great Deformation (بلوتسكر، 2013 (د) :2)" إن الليبرالية الجديدة ترفض تزايد التنظيمات وتسعى إلى إعطاء حريات أكبر للشركات الكبرى من أجل حماية المجتمع والمستهلك، ومع هذا فقد يبرر نيوليبراليون 'متنورون' – وفق تعبير ريمي هيريرا (أستاذ الاقتصاد السياسي جامعة السوربون)– تدخل الدولة من أجل حماية رأس المال ودعم التملك الخاص "هذا التدخل لا يسعى إلى تخطيط الاقتصاد إنما 'ضبط' الأسواق لخدمة رأس المال" (هيريرا، 2013: 135) وفي مقابل هذه الحرية يرى منتقدو هذه السياسات أنها "تفرض كافة أشكال القيود والحواجز على الأفراد والفقراء والمعدمين والمهمشين وتحركاتهم، والهجرة من أجل العمل وكسب العيش، والسفر والتنقل" (جريس، 2010: 154).

أما الفلسفة الأخرى المتناقضة –إلى حد كبير– فهي "دولة الرعاية أو الرفاه، التي تهتم بزيادة التزام الدولة تجاه مواطنيها من خلال زيادة الإنفاق الرشيد لتعزيز الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والشؤون الاجتماعية والتعليم، لأن زيادة الإنفاق وفق هذه الرؤية له آثار إيجابية، ليس فقط من الناحية الاجتماعية، بل ومن الناحية الاقتصادية أيضا، فزيادة الإنفاق الحكومي العام ستؤدي إلى زيادة الدخل القومي، لأنه جزء من الطلب الكلي، والذي تعني زيادته زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الناتج المحلي (GDP)، كما أنها (زيادة الإنفاق) تؤدي إلى رفع مستوى التوظيف ومعالجة البطالة، وتؤدي إلى توفير جزء من دخول الأفراد فما توفره العائلة بسبب برامج الدعم الحكومي للتعليم والصحة –

على سبيل المثال– ستستهلكه (زيادة الاستهلاك) في شراء خدمات وسلع ضرورية أخرى أي المساهمة في رفع مستوى المعيشة للأسرة.

إن من أهم سياسات الليبرالية الجديدة: سياسة الخصخصة (Privatization)، ويعاكسها تماماً سياسة التأميم (Nationalization) ويعتمد مدى تبني هذه السياسة أو تلك على الفكر والأيديولوجية السياسية إلى حد كبير (باش وآخرون، 1995: 284 و327)، أو خصخصة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للأفراد عن طريق بيع أو نقل صلاحيات تقديم هذه الخدمات الاجتماعية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتبرر ذلك بضرورة تقليص مدى التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية الاجتماعية في الدولة وأيضا لتحسين نوعية هذه الخدمات، ولدعم الفعالية والنجاعة والتنافسية وغيرها من أهداف.

ومن أبرز الانتقادات الموجهة لهذه السياسات النيوليبرالية وللمنهج بشكل عام أنه:

"أهمل مسألة توزيع الدخل والعدالة، والتي تركها أيضاً لميكانيكية السوق" (صبيح، 2011: 57) فلم تهتم بدرجة كافية بقضايا تنمية المجتمع، أو بالتنمية كعملية حضارية شاملة، كما اهتمت بالنمو الاقتصادي من منطلق أن وظيفته هي تقوية خزينة الدولة وزيادة مواردها، كما ترى تلك الفلسفة أن ظواهر اجتماعية كالفقر، هي حالة ضرورية لمجتمع طبيعي، وبأن الرفاه ليس الحل للفقراء، بل الحل هو القيام بتشجيع رأس المال للاستثمار، وتوفير وظائف للفقراء "الاستثمار وليس الرفاه والضرائب، التدريب وليس مخصصات البطالة والتعويضات هي التي ستساعد المجتمع على التقدم للإمام" (الصباغ، 2011 : 164) بمعنى أن الفقر ليس من إفرازات النظام الاقتصادي النيوليبرالي أو أنه لا يعزز الفقر، إنما المشكلة لدى الفقراء أنفسهم وإن الحكومة يجب أن لا تتدخل لمساعدة الفقراء فالقطاع الخاص هو من يقوم بذلك.

وبناء على ذلك فالاقتصاد الناجح هو ما كانت مؤشراته العامة كالنمو ونصيب الفرد من الناتج وغيرها من مؤشرات ماكرو، جيدة.

أما مؤشرات المايكرو، المتعلقة بالفرد، فهي أقل أهمية، كمؤشرات اللامساواة على سبيل المثال. ولقد تزايدت في السنوات الأخيرة اهتمامات علماء الاقتصاد بمقاييس أخرى إضافية لمؤشرات المايكرو كالبحث الذي أجرته الدكتورة عيريت كينان (رئيس معهد "المسئولية المدنية" في مركز الدراسات الأكاديمية في "أوريهودا")– وسيتم التطرق إليه لاحقاً– وذلك في نطاق توجه أوسع يركز بصورة متزايدة على "أن المناعة الاقتصادية للدولة تبنى ليس فقط على النمو، ولكن أيضاً على تقليل الفجوات وجودة الحياة لجماهير المواطنين" (خوفمان، 2013 : 8 و9)، فموضوع هذا التوجه هو مدى استفادة الإنسان أو المواطن من ثمار النمو بمعنى التركيز على اقتصاد له روح يهتم برفاه الإنسان وليس مجرد أرقام للاقتصاد الكلي.

ثانياً: الليبرالية الجديدة في إسرائيل:

أ. تطورها التاريخي:

لقد مرت إسرائيل بمحطات مركزية في طريقها نحو الحد من التدخل الحكومي بأشكاله المختلفة في الحياة الاقتصادية أو نحو سياسة تحررية _ نحو الليبرالية الجديدة. ولقد كان هذا التوجه ناتجاً عن مجموعة من العمليات والتغيرات الاقتصادية التي حدثت في إسرائيل والعالم.

في العقود الأولى لدولة إسرائيل كان التدخل الحكومي مقبولاً عالميا بل وكان جزءاً من سياسات أوروبية ناجحة إلى حد كبير، إضافة إلى أن التوجه الاشتراكي الذي حملت لواءه حركة العمال الصهيونية وحزب العمل الإسرائيلي عزز هذا التدخل، إلا أن الأمر بدأ بالتغير بالتدريج سواء على المستوى العالمي أو على مستوى ضعف حزب العمل الإسرائيلي وتعرض الاقتصاد الإسرائيلي لأزمات اقتصادية داخلية. ومن أهم المحطات نحو المزيد من التحرر الاقتصادي: فوز حزب الليكود اليميني وتفوقه على حزب العمل "المحسوب على اليسار"، حيث وعد الليكود بسياسة اقتصادية مغايرة، تشجع الخصخصة، وهي "سياسة مرتكزة على التحرر الاقتصادي تهدف إلى تشجيع المبادرة الخاصة، والسوق الحرة، وتقليص دور الدولة بالحياة الاقتصادية" (جريس، 2005 :60) وكان هذا التغيير بداية محدودة لهذا المنهج، لكن هذه السياسة الجديدة لم تلق نجاحاً يذكر، فقد بقي التدخل قائماً وإن تغيرت بعض أشكاله.

ويمكن القول إن المحطة الأهم، أو ما يمكن تسميته بالانقلاب الليبرالي، قد جاء في أعقاب تبني حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية في 1\9\1985 "لبرنامج الإصلاح الاقتصادي" وذلك على خلفية الأزمة الاقتصادية، حيث وصل التضخم المالي في النصف الأول من سنة 85 إلى مئة بالمائة بحساب سنوي. وكذلك استجابة لمطالب المؤسسات الاقتصادية الدولية وكجزء من توجه نيولبرالي عالمي قاده الرئيس ريغن تاتشر في تلك السنوات، مما يشير إلى أهمية عامل العلاقة مع أمريكا، والتي يراها الكثير من الباحثين علاقة قائمة على التبعية الاقتصادية والسياسية لأمريكا، وهي علاقة لا تشكل اليوم مصدر قلق لغالبية الإسرائيليين. ويؤكد شلومو سبيرسكي أن هذه التبعية "لا تنحصر في ميدان الأمن والاستراتيجية فقط، بل تتعدى ذلك لتشمل النشاطات الاقتصادية المركزية وأنماط التطور الرئيسة" (سبيرسكي، 2002 : 253) ولعل من المناسب الإشارة في هذا السياق إلى العلاقة التي يراها الكثيرون بين تطور السياسات الإثنية في إسرائيل بين المنهج الليبرالي الجديد، وهي علاقة بحاجة إلى مزيد من البحث حول دورها في تشجيع توجه ليبرالي اقتصادي، فيرى أورن يفتحئيل –على سبيل المثال– أنه إلى جانب الأرض والاستيطان، أهم قواعد النظام الإثنوقراطي بشكل عام، وبما في ذلك إسرائيل، هو تدفق رأس المال، والذي يصب في "مصلحة الطبقات الإثنية الغالبة، فكثيراً ما يتم تقديم آليات السوق على إنها حرة ومحايدة وفوق التحديات" (يفتحئيل، 2012 :52) كما أن النتائج على أرض الواقع تدعم هذا الرأي وكما أكد باحثون آخرون فإن التوجه نحو اللبرلة "قد أدى إلى توسع الفجوات بين الطبقات الإثنية في الدولة" (يفتحئيل، 2012 : 52). ولقد اعتمد الباحثان الإسرائيليان شافير وبيلد، 1998 على "قوة العولمة والليبرالية الجديدة لتشكيل العلاقات الاجتماعية في مجتمع إثني تقليدي كمجتمع إسرائيل" (يفتحئيل، 2012 : 114).

وعلى أقل تقدير فإن هذه التوجهات الجديدة لم تمس الطبقات الإثنية المسيطرة، فوفق الباحث (داني فيلك، 2004) فقد بقيت "الشرائح المسيطرة المكونة من النخب الإشكنازية، إذاً هناك نمط من السيطرة بغض النظر عن تسميته"

(حيدر، 2005: 55) وقد أشار باحثون كالدكتور عزمي بشارة إلى عوامل إضافية أسهمت في تعزيز التوجه الإسرائيلي نحو الليبرالية الجديدة، مثل: انخفاض المصروفات الأمنية بسبب انتهاء الحرب الباردة، واتفاق السلام مع مصر(بشارة، 2005: 120 و160) لم تسهم خطة برنامج الإصلاح الاقتصادي سالفة الذكر، في معالجة احد أهم مشاكل الاقتصاد الإسرائيلي، وهو تركيز سلطة اقتصادية كبيرة بيد جهات احتكارية، وإنتاجية منخفضة بالمقارنة بالدول المتطورة، بل على العكس من ذلك فقد عززت " تغير مهم في توزيع الدخل القومي لمصلحة رأس المال" (النقيب، 2011 : 575) مما ساهم في زيادة عملية تراكم رأس المال بيد فئة قليلة من السكان، عملية يبدو أنها ما زالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور، في مقابل ما أسهمت به الخطة في إيقاف التضخم المالي وتقليص ميزانية الحكومة بشكل واضح.

أما التطور الثالث نحو الليبرلة الاقتصادية فهو الخطة الاقتصادية التي تم إقرارها في الكنيست في حزيران 2003 والمسماة خطة إنعاش اقتصاد إسرائيل، والتي أقرت في عهد حكومة شارون ووزير ماليته نتنياهو من (2003-2005) وقد يكون هذا التطور هو الأهم من حيث علاقته بموضوع الدراسة و فترتها الزمنية.

لقد جاءت هذه الخطة على خلفية أوضاع اقتصادية سيئة حيث تعمق الكساد الذي بدأ في إسرائيل منذ العام 2000، ووصلت نسبة العجز الحكومي إلى 5.6% من الناتج في سنة 2003، وقد شملت الخطة "تقليصات في ميزانية الدولة والعمل على تقليص العجز الحكومي إلى نسبة 2% من الناتج حتى سنة 2008" (جريس، 2005: 153) وكان من نتائج الخطة انخفاض نسبة ما تخصصه الحكومة لميزانية الرفاه من حوالي 54% من الميزانية العامة، أي 104 مليارات شيقل إلى 40% من مجمل ميزانيات الرفاه، وقد يؤكد هذا الأمر ما ذهب إليه باحثون مثل أبراهام دورون من أن "لبرلة الاقتصاد الإسرائيلي لم تكن كاملة وحملت كثيراً من التناقضات، كذلك كانت التحولات في دولة الرفاه" (حيدر، 2011 : 302)، فمن جهة تشير المعطيات في فترة ما بعد الخطة (2003) إلى أنه لم يحدث تغير حقيقي على وزن المستحقات الاجتماعية في مجمل المصاريف العامة بالدولة، وذلك وفق (جريس، 2005) وهو ما يشير إليه أيضاً التقرير الاجتماعي من سنة 2003 من أن "ميزانية الرفاه الاجتماعي زادت في السنوات العشر الأخيرة" (أبو بكر، 2005 : 200)، ومع هذا، يظهر في الشكل المرفق 1+2 النزول المستمر في نسبة الإنفاق العام من الناتج من حوالي 45% إلى اقل من 40% في سنة 2013.

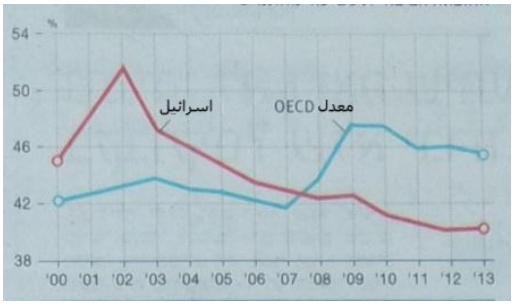

شكل (1): *نسبة النفقات العامة من الناتج الإجمالي*

المصدر: *تقرير بنك إسرائيل 2013.*

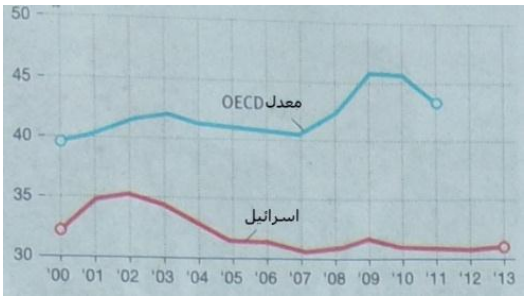

شكل (2): *نسبة النفقات العامة المدنية من الناتج الإجمالي بدون فوائد*

المصدر: *تقرير بنك إسرائيل 2013.*

ومن جهة أخرى يرى كثيرون أن دولة الرفاه في إسرائيل تتآكل أو تنحسر وتتعرض لتحولات، ولكن لا يمكن الحديث عن انتهائها "يمكن الحديث عن التحول في النظام الاجتماعي من نظام شمولي إلى نظام انتقائي وقطاعي" (حيدر، 2011 : 307) فدولة الرفاه ستستمر في كونها أساساً في الاقتصاد الرأسمالي وان تغيرت أشكالها، وهو ما يبدو الأقرب من الواقع الإسرائيلي، إضافة إلى وجود عوامل تدعم بقاءها واستمرارها، مثل "الاعتبارات الإيديولوجية" وهي أحد أهم خصائص النظام الحزبي في إسرائيل، وهو ما يؤكده باحثون كأحمد خليفة حيث يرى أن "هناك شبه إجماع على وجوب استمرار خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة إلى المواطنين" (خليفة، 2011 : 179) بمعنى آخر: فإن الخلاف والنقاش هو في حجم واتساع وشمولية هذه الخدمات وليس في ذات وجودها، ويرى منتقدو سياسة الانحسار والتآكل في دولة الرفاه أنها عززت وعمقت وأدت إلى "بروز ظاهرتي البطالة والفقر في إسرائيل كمشاكل اجتماعية ملحة أدت إلى تذمر الجمهور واحتجاجه (أبو بكر، 2005 :202)، وذلك على الرغم ومن الممكن بسبب استمرار ارتفاع نسبة النمو– كما يظهر في جدول (1) جدول 6 و7 – ومع ذلك فنسبة الفقر هي الأعلى من بين دول OECD، وقد سبقت الإشارة إلى ما يبدو تناقضا بين مؤشرات المايكرو والماكرو في إسرائيل.

أما بالنسبة إلى سياسة الإنفاق العام فيظهر الرسم البياني المرفق(دتل وآخرون، 2015: 2 و4) استمرار انخفاض النفقات الحكومية على القضايا الاجتماعية حتى وصلت إلى أقل من 40% من الناتج وهكذا تظهر المعطيات بعد احتجاجات 2011 استمرار الحكومة في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية على كل تداعياتها وآثارها وذلك وفق الليبرالية الجديدة.

ب. موقف الأحزاب الإسرائيلية منها:

إن التوجه نحو الليبرالية الجديدة قد لقي دعماً وتأييداً من كل الأحزاب الإسرائيلية كالعمل والليكود و كاديما وغيرها. مما يعني عدم وجود معارضة حقيقية ضد هذه السياسات، وقد يكون ذلك أحد أهم العوامل التي – تفسر إلى حد كبير– ضعف الاحتجاجات ضد آثارها الاجتماعية السلبية؛ إذ لا يوجد بديل حقيقي لهذه السياسات، فاليسار في إسرائيل، والمتوقع منه أن يعارض النيوليبراليزم "كان هو بنفسه الذي بادر إلى سياسة خصخصة الاقتصاد والخدمات الاجتماعية، ولا يزال يدعمها، مما يعني أنه يمين اجتماعي" (حيدر، 2005 : 51) وقد أكد الكثيرون ما يراه تسيفي شولدانار (باحث إسرائيلي شهير) من أن الإسرائيليين كلهم يمين اجتماعي (شولدنير، 2003 : 64_68).

يعتبر نتنياهو، الذي قاد تنفيذ الخطة الاقتصادية 2003 عندما كان وزيراً للمالية منذ 6\1996 _ 6\1999 ثم رئيساً للوزراء منذ مارس 2009 وحتى اليوم، من أشد المتحمسين، بل من رموز المنهج النيوليبرالي، وهو أحد القادة الكبار القلائل المتميز بكون أعماله "مشتقة من فلسفته، إذ يعلن انه سيقلص مصاريف الحكومة من دافع الفلسفة التي يؤمن بها وليس من دافع الضرورة "(جريس، 2010 :155) فسياسته في ما يتعلق بالضريبة: كتخفيض ضريبة الدخل على ذوي الدخل العالي، وتخفيض ضريبة الشركات عن الشركات الاحتكارية في مقابل زيادة الضريبة المضافة أو إبقائها أعلى من غيرها على المنتجات الغذائية (ماعم)، تنبع من فهمه وفلسفته النيوليبرالية ، فهو يرى أنه من "صالح المجتمع وسوق العمل والاقتصاد أن تكون حكومة صغيرة وضرائب قليلة ، ومخصصات منخفضة (أبو بكر، 2005 :203)، كما يعتقد بأن النجاح الاقتصادي يقف في أولوية الحكومة التي تؤمن بأنه هو الذي سيصلح الوضع الاجتماعي ويوفر الرفاه للمواطنين" (أبو بكر، 2005 :203)، هذا على الرغم من أن القاعدة الشعبية الانتخابية لنتنياهو والليكود من الشرائح الضعيفة الأكثر استفادة من سياسة الرفاه، والأكثر تضرراً من الليبرالية الجديدة مما يجعله في تناقض بين "متطلبات هذه الشرائح المادية مقابل دعمها السياسي ... والدعوة إلى تعميق الخصخصة والاتجاه الليبرالي في الاقتصاد" (حيدر، 2011 : 303) مما يجعل الفئات الضعيفة بدون مدافع حقيقي عن مصالحها وبدون بدائل حقيقية من اليمين واليسار.

إضافة إلى ذلك فإن وزير مالية نيتنياهو هو دكتور الفلسفة يوفال شطاينتس يؤكد مراراً دور الفلسفة الحاسم في اتخاذه لأهم القرارات المالية، مثل:(الميزانية لسنتين، وتقليص ميزانية الدولة، وتقليص الإنفاق الحكومي العام) فقد أكد في مقابلة معه في يديعوت أحرنوت أن "الفلسفة سلاح يوم القيامة، أنا متأكد أن القرارات الجريئة التي اتخذتها مصدرها لكوني فيلسوفاً" (بلوتسكر، (ج) 2013 : 6) ومن الضروري الإشارة أن الواقع والإجراءات العملية لحكومة نتنياهو قد لا تتلاءم أحياناً وبشكل اضطراري مع أيديولوجيته الاقتصادية، من جهة أخرى فقد برر قادة حزب العمل و(ميرتس) في حكومة رابين الثانية (1992 –1995) وحكومة باراك (1999–2001) مواقفهم الداعمة فعلياً للتغيرات نحو الليبرالية الجديدة لإيمانهم بأن السلام وحل الصراع مع الفلسطينيين والعرب هو الأولوية التي تسبق وتتقدم على القضية الاجتماعية الاقتصادية ومن بين المبررات التي سيقت بهذا الصدد أنهم اتهموا "ميزانية إسرائيل العسكرية بالمسؤولية عن الأزمات الاقتصادية وشح الميزانيات لقطاعات اجتماعية واقتصادية أخرى في دولة الرفاه" (بشارة، 2005 : 122).

جدول 1 *مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي خلال ستين سنة*[*]							
السنـــة / المؤشـــر	**1949**	**1959**	**1969**	**1979**	**1989**	**1999**	**2009**
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي.	1.9	12.5	10.6	3.1	1.4	1.9	0.5
نسبة نمو القطاع الإنتاجي.	3.7	13.9	12.6	5.0	1.4	2.5	0.4 -
نسبة البطالة.	10.3	4.1	4.5	2.9	8.9	9.1	7.9
نسبة تغير الأجر الفعلي في القطاع الإنتاجي.	–	1.6	3.2	5.9	1.6 -	3.6	2.4 -
نسبة تغير الأجر الفعلي في القطاع العام.	–	8.5	12.6	15.6	1.5	3.8	2.5 -
مستوى غلاء المعيشة (%).	1.8	12.7	3.9	101.4	20.7	13	3.9
نسبة الفائدة.	2.5	4.5	12.3	87.2	18.1	13.5	1.25
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي.	15.4	18.6	25.1	54.3	69.8	51.1	39.1
نسبة الدين العام في الناتج المحلي.	31	65	82	125	154.8	109.9	76.5
نسبة الإنفاق العام إلى الناتج.	25.3	28.1	46.6	78.1	68.3	58.4	51.7
عبء الأمن من الناتج (%).	3.5	6.4	13.9	21.8	13.5	10.7	9.8
عبء الضرائب (%).	20.2	24.7	30.4	47	39.2	38.9	37.6

[*] من (تقرير مدار الاستراتيجي،2010 ،251).

تجدر الإشارة أنه ووفق الجدول (1) فإن هناك هبوطاً معيناً في ميزانية الأمن نسبة إلى الناتج وهذا لم يمنع استمرار التقليصات في ميزانيات الخدمات الاجتماعية، وقد تكون ميزانية الأمن مسئولة جزئياً، أو أكثر، عن ذلك. لقد أفرز هذا الوضع اتفاقاً غير مقصود بين اليمين واليسار في إسرائيل؛ فقد جعل اليمين قضية الصراع مع العرب والفلسطينيين أولوية أولى من باب الأمن، في حين جعلها اليسار أولوية أولى تسبق الموضوع الاجتماعي من باب السلام أولاً، مما سمح بمرور السياسات النيوليبرالية دون معارضة حقيقية. ومن المناسب الإشارة إلى ما يبدو موقفا مختلفا لزعيمة حزب العمل الإسرائيلي شيلي يحموفيتش في انتخابات الكنيسيت التاسعة عشرة 2013 حيث ركزت مواقفها في الموضع الاجتماعي الاقتصادي كأولوية أولى يحتذي بها، مما يطرح التساؤل الآتي: هل موقف يحموفيتش هو موقف تكتيكي انتخابي لمعارضة نتنياهو ولكسب تأييد الشرائح الاجتماعية الضعيفة التي ترى أن ممثليها، أو ممثلها التقليدي الليكود (نتنياهو) قد مس بمصالحها عبر النيوليبراليزم؟ أم أنه تغير حقيقي في رؤية

الحزب، ويتوافق مع ما طرحه الباحث (غويتايم، 2004: 203،211) الذي اعتبر أن نهاية الاحتلال مشروطة بإلغاء العلاقات الاجتماعية التي هي قوامة وجوده؛ ولذلك فإن تأييد النظام ولذلك فإن تأجيل النضال ضد اللامساواة الاقتصادية يرشح علاقات القوة التي تضمن استمرار الاحتلال". (حيدر، 2005 : 57) ولقد جاء في البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للمعسكر الصهيوني، وهو تحالف حزب العمل مع فيفي بيفني، لانتخابات 2015، والذي عرضه مانيول ترختنبرغ ورشح المعسكر لوزارة المالية، تأكيداً على " زيادة نفقات الحكومة لتصل إلى 40% من الناتج وأكثر، وفي الوقت نفسه عدم زيادة الضرائب، وذلك فيما يبدو محاولة متجددة من قيادة حزب العمل وحلفائه أن تشق طريقا وسطا بين ليبرالية نتنياهو ومطالب الديمقراطية الاجتماعية التي يؤكدها الكثير من قادة حزب العمل كـــ (عمير بيرتز)" (دتل وآخرون، 2015 : 2). كما أن مواقف حزب "هناك مستقبل" بزعامة يائير لبيد هي امتداد لمواقف حزب شنوي، في أغلب الأحيان، الذي ترأسه تومي لبيد والد يائير، وكلاهما يعتبران من المتحمسين للتغيرات نحو الليبرالية الجديدة على نطاق واسع، وقد وصف يائير لبيد، على لسان الكثيرين ومنهم إيال جباي (مدير عام مكتب رئيس الوزراء نتنياهو وعضو لجنة ترختنبرغ)"، أنه داعم لـــ"النيوليبراليزم أكثر تطرفاً من الموجود حالياً" (ياهب، 2013: 2 و3).

وكمثال أخير على مواقف الأحزاب الرئيسية من النيوليبرالزم فإن حركة شاس – حريديم، التي هي تعرف على على نطاق واسع بأنها تمثل مصالح ناخبيها ومصوتيها، وهم من أكثر المتضررين من السياسة النيولبرالية، وهم شرقيون "منحدرون من الطبقة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا، في مدن التطوير والأحياء الفقيرة على أطراف مدن مركز البلاد" (إفرايم وشبيط، 2003 : 1239) أيدت شاس سياسات الحكومة الاقتصادية، ويبدو أن ذلك قد نبع من تقدير قيادة حركة شاس أن مصالحها تتوافق مع مصالح القوى الليبرالية الجديدة، وهي إضافة إلى تصفية الهستدريت، وإن تقليص وخصخصة دولة الرفاه الاجتماعي ستتم عن "طريق منظمات سياسية مثل حركة شاس". (يوأب، 2003: 115) بمعنى تقديرها أنها ستكون "وكيل" هذه المساعدات الاجتماعية بدلاً من الحكومة، والنتيجة الفعلية لذلك – كما يراها يؤاب بيلد وآخرون– فإن الظرف الموضوعي لـــ"زبائن شاس" "يزداد تدهوراً كلما ازدادت المكانة السياسية للحزب قوة" (يوأب، 2003: 115).

ثالثاً: آثار الليبرالية الجديدة على المجتمع:

لقد أدت سياسات الحكومة التي سبق ذكرها، التي وجدت تعبيراً لها في سياسة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية على وجه الخصوص وفي خصخصة هذه الخدمات، وتآكل دولة الرفاه وسياسات الضرائب، مما ترك آثاره المختلفة على شرائح المجتمع فاستفادت بالدرجة الأولى الطبقات العليا وتحديداً رؤوس الأموال وكبار رجال الأعمال الذين يطلق عليهم في إسرائيل "تايكونيم"، وتضررت بشكل واضح الطبقات الفقيرة والطبقة الوسطى التي تعتبر العمود الفقري للمجتمع الإسرائيلي، كما كان لهذه السياسات آثار متفاوتة فمن جهة أثرت إيجابياً على صعيد المؤشرات الاقتصادية العامة ومؤشرات الماكرو كنمو الناتج الإجمالي والبطالة وغيرها، ومن جهة أخرى فقد أثرت سلباً على مؤشرات المايكرو المتعلقة بالفرد، فعملت على تآكل دولة الرفاه مما أدى إلى تعزيز الفقر وزيادة الفجوات واللامساواة بين فئات المجتمع، وقد تكون هذه المؤشرات هي الأزمة الاقتصادية الحقيقية التي تعاني منها إسرائيل في

السنوات الأخيرة. ويبدو أن ما يحدث في إسرائيل هو أحد الأمثلة المهمة لتأثير الاقتصاد على السياسة والمجتمع، وهو ما يؤكده الكثير من المختصين

(economics continues to have an enormous influence over shape of our society)

(Edwin, 1992)

أ. سياستها تجاه الإنفاق العام (Government expend tiues)

حيث تشير سياسة الإنفاق العام التي تتخذها الحكومة، والتي هي جزء من عملية وضع الميزانية إلى وضع تأثير سياسات الحكومة بشكل عام ومنهجها النيوليبرالي بشكل خاص على المجتمع، وقد سبقت الإشارة إلى الموقف المبدئي لنلتون فريدمان من سياسة الإنفاق

(that government spend is far too large and that is should be trained greatly)

(Mansfield , 1992: P.678)

ومن جهة أخرى فإن تفضيل الإنفاق على مجال دون مجال أو المساس بمعادلة الدمج والتوازن بين الخدمات والحاجات المختلفة سيؤثر على شرائح معينة من المجتمع، أو بكلمات أخرى (more food mean less clothing) (Mansfield،1992 : 9) هذا، ويأتي ضمن الفكرة المركزية المهمة، وهي (تكلفة الفرصة البديلة، opportunity) cost or alternative cost فكثير من الإنفاق على الأمن يعني توفر موارد أقل نسبياً لتأمين الحاجات الأخرى مثل الخدمات الاجتماعية.

لقد أدى التآكل المستمر في ميزانيات الرفاه إلى المس بالشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع، وكلما زادت هذه الشرائح قوة كلما قل المس بها . فمنذ بداية الثمانينيات – على سبيل المثال – كانت نسبة الإنفاق على الخدمات العامة – بما فيها "الأمن" – حوالي 70% من ميزانية الحكومة لكنها تراجعت لتصل 43% في سنة 2011، وبالمقارنة مع دول OECD فنسبة الإنفاق على الخدمات العامة تعد إخراج الأمن منها "أقل بنسبة 5% ما يضع إسرائيل في أسفل سلم هذه الدول في الإنفاق على الخدمات العامة" (جريس، 2012: 208) ولا تزال هذه السياسة مستمرة حتى بعد الاحتجاجات الاجتماعية 2011، وهذا ما يظهر في الرسم البياني المرفق الذي نشرته وزارة المالية، حيث على الرغم من تحسن وضع العجز إلى أقل من 3% وارتفاع مدخولات الدولة، الا أن النفقات في تراجع نسبي (بشوك، 2015 (أ) : 6)، وتعد انتخابات 2013 بالكنيست التاسعة عشر حيث قدم وزير المالية الجديد يائير تومي لبيد خطة للحكومة تضمن إجراء تقليصات واسعة تبلغ قيمتها حوالي 18 مليار شيقل، كما تشمل رفع الضرائب بقيمة 14 مليار شيقل (لي اور، 2013 : 1) وتشمل أيضاً تقليص مخصصات الأطفال بحوالي 3 مليار شيقل (لي أور، 2013: 1). مع ضرورة الإشارة إلى أن هناك فرقاً في العادة بين الخطة وبينما يتم إقراره في نهاية المطاف.

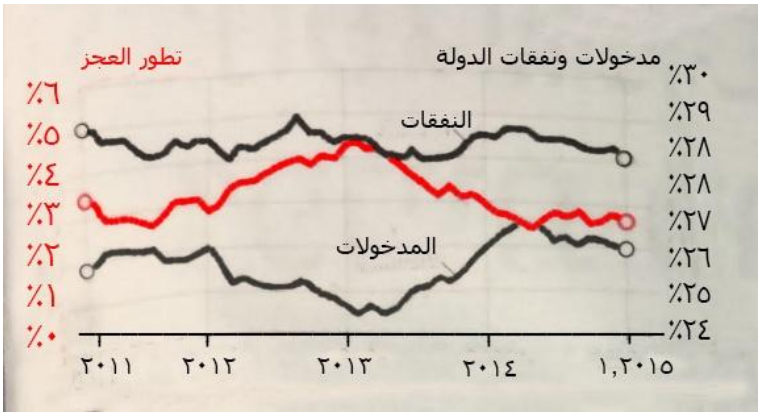

شكل (3): *النفقات والمدخولات في ميزانية الدولة كنسبة من الناتج*

المصدر: *وزارة المالية.*

وقد أكدت معطيات OCED عام 2011 أن معدل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، كنسبة من الناتج في دول OCED، بلغ 18% من الناتج ووصلت في الدنمارك إلى 25%، وفي فرنسا حوالي 23%، وفي تركيا قرابة 13%، أما في إسرائيل فبلغت 11% فقط من الناتج. (بشوك، (ب) 2014 : 11) وقد أكدّ تقرير بنك إسرائيل لعام 2013 هذا الأمر واستنتج أنه، وبسبب ذلك (أي نزول نسبة الخدمات من الناتج) فإن تأثير الحكومة على توزيع الدخل وعلى اللامساواة وعلى الفقر هو تأثير محدود.(بشوك،2014 (ب) :11) وهذا الاستنتاج سيقبله الكثيرون بما فيهم هذه الدراسة؛ إذ إن تراجع الإنفاق هو أحد الأسباب التي تساهم في هذه المشاكل الاجتماعية.

ولقد أشار البروفيسور رافي ميلنيك (رئيس الشؤون الأكاديمية للمركز المتعدد المجالات – وأعد وثيقة بديل هرتسيليا –2013) إلى التوجه، وهو ما يمكن ملاحظته – أيضاً – من خلال شكل رقم (1)، حيث نسبة الإنفاق العام إلى الناتج وصلت إلى 51.7% من الناتج سنة 2009، وذلك في ظل التحسن المستمر في نسبة الدين العام إلى الناتج، أي نزول هذه النسبة مقتربة من النسبة المفضلة في دول OECD، وهي 60%؛ حيث وصلت في 2009 إلى 76% وإلى 67% في 2014 بعد أن كانت 109.9% في نهاية التسعينيات (انظر: جدول (1)). ومن المعلوم أن نسبة الدين/ الناتج هي معيار مهم في تحديد نسبة الزيادة في الإنفاق العام، ورغم أن سياسة الإنفاق –بشكل عام– هي قرار سياسي بالدرجة الأولى إلا أنه يخضع إلى للعديد من المحددات، مثل: نسبة الضرائب، وفلسفة الدولة الاقتصادية، وحجم القوى العاملة وغيرها، حيث القاعدة المالية المعمول بها في وزارة المالية الإسرائيلية منذ 2010 – على الأقل – ترى أنه "فقط عندما تنزل نسبة دين/ ناتج وتقترب من 60% من المسموح للحكومة زيادة الميزانية سنوياً بكامل نسبة النمو" (بلوتسكر، 2013 (أ)) وهي قاعدة يعتبرها ملنك، في اجتماع هرتسيليا 2013، مسؤولية الهبوط المستمر في حجم الإنفاق العام في الميزانية مما يساهم في الاحتجاجات الاجتماعية (بلوتسكر،(أ) 2013).

كما يشير محللون آخرون إلى أن أحد أهم أسباب الانخفاض المستمر في الإنفاق العام هو – أيضاً –أحد سياسات النيوليبراليزم وهو التقليل من جباية الضرائب، وتحديداً ضريبة الدخل والتامين الوطني، وذلك تحت شعار عدم تدخل الدولة في عمل السوق وترك الأمر لرؤوس الأموال لتعمل بحرية وبدون قيود كالقيود الضريبية ، وفي هذا الإطار

فقد أشارت آخر المعطيات أن إسرائيل تصنف في أسفل قائمة تضم 34 بلداً غربياً من حيث الضعف في جباية الضرائب، حيث حصلت على المكانة 31 من 34، وتبين أن عبء الضريبة فيها أقل بحوالي 15% إلى 20% مقارنة ببقية دول OECD ، فعلى سبيل المثال – وفق تقرير بنك إسرائيل الثانوي 7–2006 – كانت الضرائب في إسرائيل تشكل 36.5% من الناتج، أما في سنة 2012 فإنها تشكل فقط 31.5% من هذا الناتج ، كما أن وزن الضرائب المباشرة تقلص من 14% إلى 10%، وهي بالتالي منخفضة وفق كل المعايير الدولية (من أهم المعايير والأسس العامة لتحديد الضرائب هي 1– المنفعة التي يمكن أن تعود على المكلف بدفع الضريبة 2– قدرة المكلف على دفع الضريبة) (بلوتسكر، 2013(د)) بل ووفق التقرير الجديد للبنك الدولي لعام 2013، والذي اعتبر أن وزن الضريبة غير المباشرة من الناتج يشبه وزن الضريبة المباشرة، وأن هذه النسبة هي الأكبر في دول OCED (بشوك ، 2014 (ب): 10). ويظهر هذا أيضاً في معطيات OCED 2011؛ حيث إن نسبة الضريبة غير المباشرة إلى المباشرة هي الأقل وبلغت 0.4 وفي أمريكا 0.45 تقريباً، أما المعدل في OCED فهو 0.6 وفي إسرائيل بلغ 0.99 تقريبا وهي الأعلى بين الدول المذكورة جميعها (بشوك، 2014 (ب) : 11).

في مقابل ذلك فإن "ميزانية الأمن تحظى بحصة ونصيب مرتفع من الإنفاق العام في الميزانيات، ولقد وصلت الميزانية العسكرية المباشرة إلى حوالي 55 مليار شيقل، أي حوالي 18% من ميزانية الدولة من العام 2009، بالإضافة إلى مصاريف أمنية أخرى ترفع نسبة الصرف الأمني إلى حوالي 28% من ميزانية الدولة" (جريس، 2010 : 157) يضاف إليها عشرة مليارات شيقل (2.63 مليار دولار) سنوياً، وهي تكلفة إضافية تشمل ما أشار إليه بروفيسور دانيل فريدمان في مقالته في يديعوت أحرنوت (2013/4/3) "خارج الميزانية : كم يكلفنا الجيش حقيقة "حيث أشار إلى استخدام الجيش الدولة، والتي تنتشر على 8.7 مليون دونم وهي تساوي 39% من أراضي الدولة كما وضع الجيش قيودا على حوالي 8.8 مليون دونم إضافية، وهي 40% من مناطق الدولة . إضافة إلى تكلفة الجنود الذين يعملون شبه مجاناً ، وبذلك ترتفع " ميزانية الأمن لتصل إلى حوالي 12% من الناتج الإجمالي" (الصالح، 2012 : 244).

ويرى منتقدو الميزانية الكبيرة أنها ليست جميعاً إلى تدعيم القوات المقاتلة في الجيش، بل هناك ظواهر من الإسراف والتبذير الواضح حيث اعتبرت ميخال عبادي (المحاسبة العامة في وزارة المالية وعضو لجنة ترختنبرغ) أن "ميزانية الأمن هي دولة داخل الدولة وأنها لا تتمتع بالشفافية" (ياهب، 2013 : 2 و3) كما إن نفقات الاستيطان بالضفة الغربية تدخل في ميزانية الأمن، والتي وصلت في العام 2010 إلى حوالي 35 مليار شيقل (9.77 مليار دولار) مما يجعل نصيب الإسرائيلي المستوطن يزيد عن نصيب الموطن العادي من الناتج بحوالي 1500 دولار (جريس، 2011 : 198). يظهر الشكل بأن إسرائيل تتصدر دول العالم في كل مؤشرات الأمن، حيث إن نصيب الفرد من ميزانية الأمن للفرد هو الأعلى في العالم 2.037، تليها أمريكا ثم فرنسا، كما أن مؤشر نسبة الإنفاق الماضي من الناتج، حيث في إسرائيل بلغ 5.6% وفي أمريكا 3.8% وعلى نفس الترتيب، كمان أن الشكل (4) يظهر أيضا أن الإنفاق على الأمن في إسرائيل وعلى الرغم من انخفاضه النسبي إلا أنه أعلى من روسيا (بشوك، 2015 (ب) : 16).

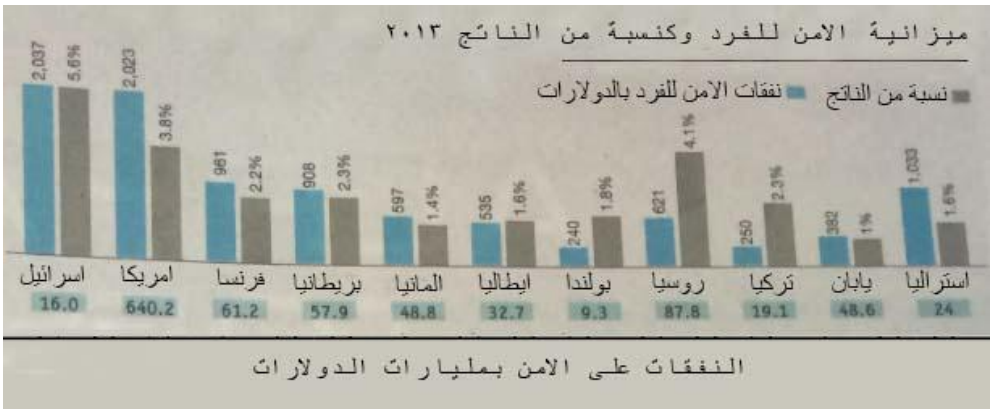

شكل (4): *ميزانية الأمن للفرد وكنسبة من الناتج*

المصدر: *SIPRI Military Expenditure Database*

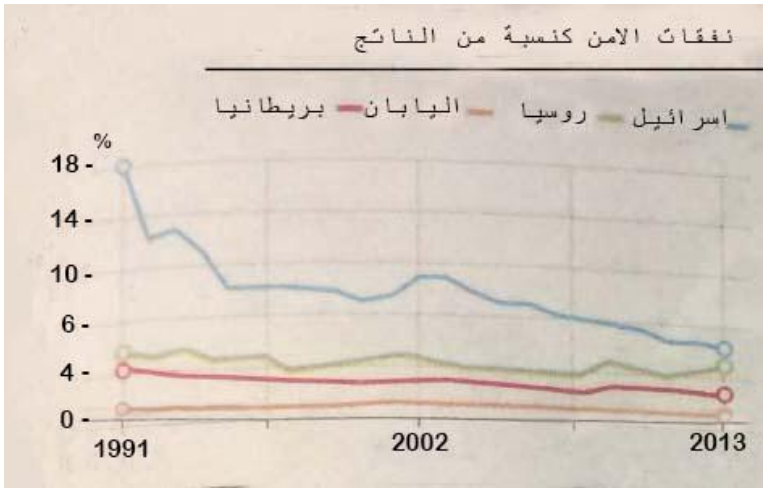

شكل (5): *نفقات الأمن كنسبة من الناتج*

المصدر: *SIPRI Military Expenditure Database*

ب. تأثيرها على الفقر:

تشير المعطيات المتوفرة عن الفقر في إسرائيل أنه يعتبر أحد أهم المشاكل الأساسية إلى جانب مشكلة الأمن، حيث اعتبره 70% من الإسرائيليين " يصعب عليهم الاعتزاز بالدولة _ انظر: جدول (5)، كما أن نسبة الفقر في إسرائيل مقارنة بدول OECD تصل إلى ضعف النسبة وهي 20% من السكان، وذلك وفق تقرير OECD الصادر في 20\1\2010" (الصالح، 2010 :183). وقد نشرت صحيفة يديعوت أحرنوت تقرير الفقر لسنة 2013 الذي أظهر أن عدد الفقراء في إسرائيل عام 2012 هو 1,754,700 وأن نسبة عالية منهم من العاملين وليس من العاطلين عن العمل ومن كبار السن وأن عدد الفقراء 2011 بلغ 1,838,600 (ابابا ، 2013: 14). ومن الواضح بأن سياسة الحكومة الاقتصادية تتحمل جزءاً مهما من المسؤولية عن عدم حل، أو عن تفاقم مشكلة الفقر، ولقد أشارت الباحثة الإسرائيلية يردين سكوب إلى وجود 900,000 جائع في إسرائيل ومنهم 46% من العرب، أما العام 2012 فكانت

نسبة العرب 47% وقد استندت إلى تقرير مراقب الدولة في إسرائيل(يردين، 2013 : 3) ، فتقليص الخدمات الاجتماعية المقدمة للفقراء تزيد من أزمتهم وتضطرهم إلى التخلي عن حاجات أساسية كالغذاء والدواء، أو تؤدي بهم للتوجه نحو العنف والإجرام لتوفير ذلك. وهذا ما يؤكده الكثير من الباحثين كالدكتور الصباغ: "هؤلاء الفقراء يتم إنتاجهم بشكل متواصل نتيجة لخيارات تتخذها الحكومة الإسرائيلية وليس نتيجة لكوارث طبيعية أو لمشاكل اقتصادية" (الصباغ، 2011: 167) من خلال أمرين أساسيين هما سياسة الضريبة والإنفاق في الخدمات الاجتماعية.

وقد عبّر 55% عن قناعتهم بأن "السياسة الاقتصادية تفاقم مشكلة الفقر" (حيدر، 2011 : 68)ولعل تفشي الفقر لدى العرب في داخل إسرائيل يمثل إلى حد كبير دليلاً واضحاً على أثر سياسة الحكومة على المجتمع؛ حيث تعمدت الحكومة الإسرائيلية سن القوانين والأنظمة التي تحد من قدرة العرب بشكل عام والفقراء بشكل خاص على العمل والسكن وفي مجالات الصحة والتعليم، وقد برز الأمر بشكل خاص لدى العرب البدو في النقب وهم حوالي 200,000 نسمة ويعيش 47% منهم في براكيات، وقد بلغت نسبة البطالة في أوساطهم حوالي 14.2% مقابل المعدل في إسرائيل وهو 6%، وذلك وفق معطيات المسح الاقتصادي والاجتماعي لمركز (ركاز للعام 2010) (امطانس، 2012 :281). ولا بد من الإشارة أن الدراسة تركز على أوضاع اليهود وليس على أوضاع العرب. ويرى بروفيسور شلومو مور يوسف (مدير عام التأمين الوطني – إسرائيل) أن الاستمرار في التقليصات، وتحديداً تقليصات "لبيد" الأخيرة، سوف "تزيد عدد العائلات تحت خط الفقر بحوالي 40 ألف عائلة"(خوفمان، 2013) في مقابل ذلك يحّمل مؤيدو السياسات الحكومية الفقراء أنفسهم المسؤولية الأولى عن حالتهم وتزداد نسبة الفقراء في أوساط الفلسطينيين العرب داخل إسرائيل، كما يظهر في الجدول المرفق، ولقد أثار تقرير منظمة لتيت المنشور في 2014/12/21، والذي يظهر تزايد الفقر في 2013 وليس تناقصه نقاشاً متجدداً حول المعايير الرياضية لحساب نسبة الفقر التي تعتمدها مؤسسة التأمين الوطني، حيث يعتبر كل عائلة دخلها أقل من 50% من متوسط الدخل، أي (8900) شيقل شهرياً هي عائلة فقيرة (سبيرسكي واتياس وفورت، 2015: 23).

جدول 2 *نسبة الفقر في أوساط العائلات في إسرائيل بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة بالنسبة المئوية*

	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
المجموع الكلي	18.6	19.4	19.9	19.8	20.5	19.9	19.9	20.0	20.6	20.3	19.3
الأسر العربية	47.4	54.3	53.5	53.2	53.5	49.4	51.4	54.0	52.1	49.9	48.3
الأسر اليهودية	13.6	14.1	14.2	14.3	15.2	15.3	15.0	14.7	15.9	15.9	14.9

كما يرى باحثون أن المعايير الحالية لا تعكس الواقع الحقيقي لظاهرة الفقر في إسرائيل، مما يخفف من حجم واتساع الظاهرة، وبالتالي يسهل على الحكومة ويعفيها من بعض مسؤولياتها ،وهذا ما يؤكدْ بحث جديد أجراه طاقم

باحثين بإشراف الدكتورة "عيريت كينان" حيث اقترحوا معياراً يسمى "حد الحياة الكريمة" وهو حد يقلل من حجم الطبقة الوسطى لصالح زيادة عدد الفقراء في إسرائيل ويجعل كل من يحصل على أجر أقل من (13583) شيقلاً– صافٍ، فقيراً، وهذا يعني إدخال الفئة العشرية الخامسة والسادسة من الطبقة الوسطى إلى دائرة الفقراء (خوفمان، 2013).

في مقابل هذا فقد برزت أصوات الخبراء من لجنة مكافحة الفقر، التي عينتها الحكومة، تدعو إلى معالجة الفقر من خلال تغيير معايير الفقر بحيث يتم تقليل أعداد الفقراء (كاشتي، 2014 : 1).

ج. أثرها على الطبقة الوسطى:

لقد كان لسياسات السوق الحرة آثاراً مباشرة وأخرى غير مباشرة على الطبقة الوسطى في إسرائيل، فسياسة عدم التدخل الحكومي المباشر في مراقبة وتنظيم الاقتصاد أو التدخل أحياناً لمصلحة "التايكونيم"، كذلك سياسة الخفض المستمر في الصرف الحكومي على الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والإسكان وغيرها، وسياسة إضعاف القطاع العام وخصخصة شتى قطاعات الإنتاج وخصخصة الخدمات الاجتماعية في مقابل دعم القطاع الخاص وتعزيز رأس المال–غير الإنتاجي، كما أن رؤوس الأموال هي الأقدر على شراء حصص القطاع العام مما عزز سيطرته على الشركات الكبرى وعلى السوق، إضافة إلى ميزانية الأمن الضخمة، وسياسة الضرائب المباشرة، والتي يتحملها المواطن العادي، كضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء والجمارك، كل هذه السياسات ساهمت بشكل أو بآخر في تعزيز تحكم رؤوس الأموال بالأسعار وأضعفت التنافسية وزادت الاحتكار، مما أدى إلى رفع الأسعار خاصة لبعض المنتجات الأساسية، مثل: الغذاء والتعليم والكهرباء والمياه وأسعار السكن ...، كل ذلك أثر سلباً على الطبقة الوسطى وزاد من أعبائها، فالفرد فيها يعمل ويجد ويجتهد لكن أجره الشهري لا يكفيه حتى لنهاية الشهر عدا عن قدرته على التوفير للطوارئ أو لتطوير نفسه (ولقد أظهر تقرير إدارة مدخولات الدولة لعام 2011 أن الطبقة الوسطى تدفع النسبة الأكثر من الضرائب، حيث دفعت قرابة 49.1% من مجمل دخل الدولة من الضرائب) (الملحق الاقتصادي– تقرير يديعوت أحرنوت "مأمون" 2013/5/20).

ومن آثار سياسة الحكومة بعيدة المدى على الطبقة الوسطى "تصغير حجم الطبقة الوسطى في إسرائيل، وهو ما يظهر بوضوح في الجدول (3)، حيث الطبقة الوسطى هي الطبقة التي تشمل جميع الاقتصاديات المنزلية التي تتراوح مداخيلها بين 75% إلى 125% من متوسط الدخل غير الصافي للاقتصاد المنزلي (سبيرسكي واتياس، 2012: 15) وهي بهذا تشمل الفئة العشرية الخامسة والسادسة وجزءاً من الرابعة وجزءاً من السادسة، ولقد أشار التقرير الذي أعده طاقم من مركز رئيس الوزراء بعنوان الأجندة الاقتصادية الاجتماعية سنة 2008، 2010 إلى نقاط ضعف إسرائيل، ومن أهمها "معدلات الفقر العالية، توسع الفجوات بين الشرائح الاجتماعية الغنية والفقيرة وانحسار الطبقة الوسطى ..." (حيدر، 2008).

جدول 3 *نصيب كل طبقة من مجمل المدخولات 1998–2011 بالنسبة المئوية وفق متوسط الدخل غير الصافي للاقتصاد المنزلي الذي يترأسه أجيرون*

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
طبقة منخفضة	13.5	13.4	13.0	13.1	13.3	13.5	13.4	13.4	13.3	13.4	13.5	13.6	13.2	13.9
طبقة متوسطة	22.0	21.8	21.7	22.0	21.3	21.9	21.4	21.1	20.5	21.0	20.7	20.5	21.3	21.7
طبقة عالية	64.6	64.8	65.3	64.9	65.4	65.5	65.1	65.5	66.1	65.6	65.8	65.9	65.5	64.4

د. رعايتها لكبار رؤوس الأموال:

لقد سبقت الإشارة إلى أن الطبقة الأكثر استفادة، من سياسات اقتصاد السوق الحرة، هم كبار رؤوس الأموال – التايكونيم– من أمثال: يتسحاق تشوبه، وهو مالك شركات مثل ديلك – وقود، وشركات تأمين واستثمار، وأيلان بن دوف، ونوحي دانكر صاحب شركات أي\دي\بي، والتي تسيطر على سيلكوم للاتصالات، وشوبر سال للمواد الغذائية، وشركة كلال للتأمين، وتساديك بينو، وهو من يسيطر على شركة "باز" للوقود وبنك هبين ليئومي ريشون ...وآخرون. ومن أبرز الأمثلة على استفادتهم من سياسة الحكومة، إضافة إلى ما سبق ذكره، هو عدم تدخل الحكومة الدولة لوضع قوانين تمنع تسوية أو حلاقة الديون التي حصلت في الآونة الأخيرة، والتي تبلغ حوالي "53 تسوية ديون تتعلق بسندات دين تبلغ قيمتها الإجمالية 15.9 مليار شيقل" (جريس، 2012 : 223) مما يؤثر سلباً على أموال جمهور المواطنين من أمثال المتقاعدين ومن وضعوا أموالهم في صناديق الائتمان والتوفير وما شابه، وهي تعفي أصحاب الشركات الكبرى من جزء كبير من ديونهم. وتجدر الشارة إلى أن "1700 شخص في إسرائيل يملكون 650 شركة كبرى وأن 22 مجموعة اقتصادية تسيطر على 50% من الاقتصاد" (جريس، 2012 :218) ولقد شكلت حكومة نتنياهو لجنة لدراسة موضوع الاحتكار أو انعدام التنافسية في إسرائيل، وذلك على إثر الاحتجاجات الاجتماعية–2011. ومن الممكن القول بأن وعي الجمهور قد ارتفع في معرفة وفهم أبعاد السياسات؛ حيث أثارت التسوية الأخيرة (إبريل\2013)، بين بنك ليئومي ونوحي دانكر، (ضجة واسعة في إسرائيل مما أجبر البنك على إلغاء الاتفاقية (ياهب، 2011) وفي أعقاب ذلك أجرت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي استطلاعاً بواسطة "معهد داحف– دكتور مينة تسيمح (القناة العاشرة، برنامج "شوبريم كليم– كسر القواعد" 25\4\2013) حول نظرة الجمهور

للتايكونيم والتسويات معهم، حيث رفض 65% من المستطلعة آراؤهم أن تقوم البنوك بعقد تسويات معهم، وطالب 52% الكنيسيت بسن قانون يمنع التسويات، وقال 77% أنهم لا يؤيدون أن تقوم الحكومة بمساعدتهم، وأعرب 81% عن عدم ثقتهم بعدم قدرتهم على سداد ديونهم، ومما ينتقد –أيضا– أن تايكونيم يملكون الحصص الأكبر في البنوك التي يستدينون منها ومن ثم يتفقون معها على حلاقة ديونهم ... (الدائن هو المدين).

ومما يؤكد الاستفادة المتميزة لرؤوس الأموال، من السياسات النيوليبرالية، نتائج الاستطلاع الذي أجراه سفر بلو تسكر في أوساط رجال الأعمال في إسرائيل فقد ظهر تأييدهم الواضح لرمز الاقتصاد النيوليبرالي في إسرائيل؛ حيث أعرب 38% منهم أن نتنياهو أفضل وزير مالية في إسرائيل يليه إسحاق موداعي 23.1%، وأعرب 91% منهم بأن أفضل محافظ لبنك إسرائيل في تاريخ الدولة ستانلي فيشر، والذي انتهت ولايته قبل حوالي سنتين. في مقابل ذلك فقد برز تأييد واضح لرموز السلام في إسرائيل من قيادة معسكر الوسط \ يسار، مما يشير إلى تأييد رؤوس الأموال للنيوليبراليزم– اقتصادياً، ولرموز السلام– سياسياً، وكلا الأمرين مصلحة عليا لازدهار طبقة التايكونيم. فقد أعرب 38% منهم أن بن غريون هو أفضل رئيس وزراء، يليه رابين:32.2%، وفقط 10.7% قالوا بيجن (تقرير يديعوت أحرنوت 15\4\2013).

ومن المناسب الإشارة إلى تقرير لجنة ترختنبرغ، الذي نوه إلى أن "النموذج الرأس مالي لا يهتم سوى بمصالح مجموعات تجارية قوية جداً وأصحاب الاحتكارات" (الصالح، 2012: 264)، وهو أمر مخالف تماماً لدعوة الفكر الليبرالي لتعزيز المنافسة ومحاربة الاحتكار وجعل ذلك قيمة عليا. وهو أمر انتقده باحثون كزياد حافظ (أستاذ جامعي وخبير اقتصادي لبناني). "والمفارقة أن الفكر الليبرالي يندد بالاحتكار، بينما يروج لإفساح المجال لتكريس الاحتكار" (الحافظ، 2012 :176) ويؤدي إلى تمركز الثروة بيد القلة.

ه. تعزيز الفجوات:

يرى الكثيرون بأن من أهم الآثار الاجتماعية للسياسة النيوليبرالية زيادة الفجوات بين الطبقات أو بين الأعشار الدنيا والعشر الأعلى، حيث زادت في تعميق مشكلة الفقر وعززت العبء على الطبقة الوسطى وعززت من مكانة العشر الأعلى أو "المئوية العليا"، وأحد أسباب ذلك سياسة الضرائب وجبايتها؛ فجباية الضرائب تصل في إسرائيل إلى 31.4% من الناتج، وهي أقل من معدل الجباية في دول OECD (الصالح، 2012 : 244).

يوجه الانتقاد بالدرجة الأولى إلى السياسة المالية في الحكومة وسياسة الضرائب المباشرة كضريبة الدخل، فهي منخفضة نسبياً، ومن المتوقع أن زيادتها بشكل أكبر، على رؤوس الأموال والعشر الأعلى، ستساهم في تقليل الفجوات، إلا أن هذا الأمر لم يحدث، بمعنى أن جهاز الضريبة لم يعمل كما كان يتوقع منه أن يعمل، بحيث يعمل على جباية ضرائب أكبر من الأغنياء وضرائب أقل من الأقل دخلا بشكل تدريجي ملائم وذلك في إطار هيكل ضريبي معتمد في معظم الدول الأوروبية ويسمى الضريبة التصاعدية (progressive taxation) وهو يتناسب مع أحد أهم مبادئ الضرائب وهو القدرة على الدفع إضافة إلى فرض ضرائب غير مباشرة بشكل أقل لأن المتأثرين منها هم محدودو الدخل والطبقات الدنيا في المجتمع مما يساهم في توزيع الدخل القومي بشكل أكثر عدالة مما عليه الأمر حالياً، فعلى الرغم من الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد منه كما يظهر في الجدول (6) إلا أن الواقع مختلف، فثمار النمو لا توزع بشكل مناسب؛ إذ إنها متركزة بيد فئة قليلة من السكان، إلا أن مؤيدي

السياسة الحكومية، ومنهم وزير المالية السابق دكتور شطاينتس، لا يقبلون هذه القراءة للواقع ،ففي مقابلة مع جريدة يديعوت أحرنوت (بلوتسكر، (ج) 2013) يرى أن "الاقتصاد جيد، والنمو جيد، الطبقة الوسطى قد تحسن وضعها ومستوى الحياة الحقيقي قد ارتفع بأكثر من 6%"كما يرفض مقولة أن ثمار النمو لم تصل إلى الفئات الضعيفة، ويرى أن "اللامساواة تقلصت في فترة خدمته كوزير للمالية، ولكن وسائل الإعلام تعكس الحقائق وتقلب الواقع" في مقابل ذلك يرى حاييم أورن – ميرتس أن "الحكومة لا تقدم معطيات صحيحة للجمهور" (جريس، 2011 : 208) مما يؤكد ضرورة الدراسة المعمقة للمؤشرات والأرقام، وأهم من ذلك تفسير وقراءة هذه المؤشرات والمعطيات، وقد يكون مؤشر جيني –Gini، الذي يستعمل عادة لقياس درجة المساواة في المجتمع ونسبة العدالة في توزيع الدخل، هو الأقرب للموضوعية في هذا المجال؛ حيث أشار إلى معطيات غير مشجعة بالنسبة إلى إسرائيل، فقد كان معامل جيني يساوي (0.498) في سنة 1990، ثم أصبح (0.528) في سنة 2002" (النقيب، 2011 :576) مما يجعل إسرائيل في أسفل السلم، من حيث سوء توزيع الدخل واللامساواة، كما أن بنك إسرائيل قد أجرى بحثاً حول الاحتكار وتمركز الثروة بيد فئة قليلة من السكان وأشار إلى أن (عشر عائلات في إسرائيل تسيطر على 30% من الاقتصاد ككل) (جريس، 2012 :218)ويوضح الجدول المرفق، التفاوت الملحوظ في الدخل، حيث إن حصة الشرائح العشرية الدنيا من (1 إلى 5) من مجمل الدخل 24% بينما حصة الخمسة العليا 76% (سبيرسكي وأتياس، 2012 :12) ، مما يشير إلى اللامساواة الواضحة" والفروق الكبيرة في توزيع ثمار النمو – الدخل القومي.

جدول 4 *توزيع الدخل حسب الأعشار،2001–2012 محسوب وفقاً للدخل الشهري غير الصافي للاقتصاد المنزلي يترأسه أجيرون*

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012*
1	2.3	2.2	2.4	2.3	2.3	2.3	2.3	2.4	2.2	2.3	2.4	2.3
2	3.8	3.7	3.8	3.7	3.7	3.7	3.7	3.6	3.6	3.7	3.8	3.7
3	4.8	4.8	4.9	4.8	4.7	4.7	4.8	4.7	4.7	4.7	4.8	4.9
4	5.9	5.8	6.0	6.0	5.9	5.9	5.9	5.8	5.8	5.9	6.0	5.9
5	7.1	7.0	7.2	7.3	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.3	7.1
6	8.5	8.3	8.7	8.7	8.5	8.6	8.5	8.5	8.6	8.6	8.8	8.5

7	10.1	10.0	10.4	10.4	10.3	10.3	10.3	10.2	10.4	10.3	10.5	10.2
8	12.5	12.3	12.6	12.7	12.7	12.6	12.7	12.6	12.8	12.6	12.9	12.6
9	16.3	16.0	16.2	16.4	16.4	16.5	16.5	16.4	16.4	16.2	16.4	16.4
10	28.5	29.9	27.7	27.8	28.3	28.3	28.3	28.6	28.5	28.5	27.0	28.3
مجموع كلي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مجموع الأعشار 4–1	16.9	16.5	17.2	16.8	16.6	16.6	16.7	16.6	16.3	16.6	17.0	16.8
مجموع الأعشار 10–9	44.8	45.9	43.9	44.2	44.7	44.7	44.7	45.0	44.9	44.7	43.4	44.8

*المعطيات في هذه السنة مأخوذة من سبيرسكي وأتياس و أوفير (2014) صفحة 10.

*إضافة إلى أنها محسوبة وفق نظام جديد بدائرة الإحصاء.

كما أن المؤشرات المتوفرة حول المناعة الاجتماعية تظهر تأثرها سلباً وعلى الأغلب بسبب الآثار الاجتماعية السلبية لسياسات الحكومة الاقتصادية، ويشار إلى أن مصطلح المناعة الاجتماعية "مصطلح مستمد من علم النفس ويعكس قدرة الإنسان على مواجهة ضغوطات وتحديات مختلفة". (الصالح، 2010: 198) فقد أعرب حوالي 70% من الإسرائيليين عن أن موضوع الفقر والفجوات بين الفقراء والأغنياء يجعل من الصعب عليهم الاعتزاز بإسرائيل. انظر: جدول (5)، وسيحاول الفصل القادم التطرق إلى ردة فعل الجمهور على هذه الآثار الاجتماعية التي عززتها سياسات الحكومة الاقتصادية من حيث: ماذا تغير؟ وما الذي استمر؟.

جدول 5 المواضيع التي تصعب على المواطنين الاعتزاز بدولة إسرائيل ودرجة تأثيرها					
المواضيع	إلى أي درجة يصعب عليك هذا الموضوع الاعتزاز بإسرائيل؟				
	لا يصعب	يصعب إلى حد ما	يصعب	إجابات أخرى	المجموع
العنف في المجتمع.	%9	%8	%81	%2	%100
فساد قادة النظام.	%14	%12	%72	%2	%100
الفقر والفجوات بين الفقراء والأغنياء.	%14	%14	%70	%2	%100
الصراع المتواصل ضد الفلسطينيين.	%14	%15	%69	%2	%100
فقدان الأمن في مجال المستقبل المهني.	%16	%23	%57	%4	%100
التهرب من الخدمة العسكرية الإلزامية.	%21	%19	%57	%3	%100
العلاقات بين المتدينين والعلمانيين.	%18	%24	%56	%2	%100
القطيعة مع القيم والتقاليد اليهودية.	%25	%18	%52	%5	%100
فك الارتباط مع قطاع غزة.	%32	%13	%51	%4	%100
العلاقة مع العرب داخل إسرائيل.	%30	%28	%37	%5	%100

"تقرير مقياس المناعة الاجتماعية 2010 – ص 20" في (الصالح، 2011 :239)

رابعاً: ردود الفعل الشعبية (الاحتجاجات في إسرائيل):

يعتبر الاحتجاج أحد أهم أنواع المشاركة أو النشاط السياسي للتعبير عن الموقف إلى جانب
"Voting, campaign, activity, communed activity, working with a group in the community, and contracting official on personal matters". (Dalton,1996:PP.41)
وقد بينه العالم الشهير Sidny Vibra 1978,55 بأنه الأعلى والأقوى في الضغط على الحكومة وعلى إرسال رسائل الاحتجاج. (Dalton, 1996 :PP. 37) كما أنه لا يحتاج إلى كفاءة شخصية عالية، بل بحاجة لتكريس الوقت لذلك؛ فهو، ومن هذه الناحية، سهل نسبياً (Sidny Virba, K.L. Schlozam, and H.E.Brady).

شهدت إسرائيل فعاليات الاحتجاج ضد سياسة الحكومة عبر تاريخها، وكان من أشهرها مركز الفهود السود في بداية السبعينيات، التي انطلقت لتعبر عن الضائقة التي تعيشها الطبقات الفقيرة من الطوائف الشرقية داخل المجتمع الإسرائيلي. شهدت الفترة الواقعة ما بين (1960–1995) حوالي (345) عملية احتجاج في مدن التطوير التي يسكنها يهود شرقيون من الطبقات الدنيا، والتي عادة ما تنتخب حركات اليمين، وتحديداً حزب الليكود ثم حركة شاس، وهذا يعني أن معدل الاحتجاج كان حوالي 9.6 حالة احتجاج في السنة "وتميزت بأنها حالات احتجاج غير عنيفة" (صفدية ويفتحئيل، 2003: 53) وتشمل عمليات الاحتجاج أشكالاً كثيرة، ومن أهمها: المظاهرات والمسيرات والاعتصامات وغيرها من الاجتماعات العامة.

منذ العام 1985، بداية التحولات العميقة في السياسات الاقتصادية نحو الليبرالية الجديدة، وهو موضوع الدراسة، كانت هناك مئات الفعاليات الاحتجاجية، ومنها الكثير ضد سياسات الحكومة، ومنذ الخطة الجديدة ظهرت آثارها

الاجتماعية ،وكانت الاضطرابات طويلة المدى " وسيلة الاحتجاج الأساسية التي استعملها الجمهور للتعبير عن استيائه من السياسة الاقتصادية" (أبو بكر، 2005: 53).

لم تثن الاحتجاجات حكومة إسرائيل عن المضي قدماً في تنفيذ سياساتها، وقد يكون أحد العوامل المساعدة لذلك ضعف تلك الاحتجاجات نفسها، التي يرى الكثير من الباحثين بأنها لم تكن على المستوى المطلوب أو على مستوى الآثار الاجتماعية الواضحة التي خلفتها، خاصة من حيث إضعاف الطبقات الدنيا والوسطى، وهذا ما يؤكده كل من عزيز حيدر، 2005، جاد برزيلاي 2003، زهير الصباغ 2011 وآخرون)، يقرر حيدر بأن (المدهش أن ردود الفعل الشعبية على الضرر بالشرائح الفقيرة لا تزال بعيدة من مستوى التحولات الاقتصادية) (حيدر، 2011 : 16).

أ. ضعف الاحتجاجات...لماذا؟

لقد حاول الباحثون الإجابة عن ظاهرة ضعف ردود الأفعال من جهة واستمرار الحكومة في سياساتها من جهة أخرى رغم الاحتجاجات، ولقد تعددت تفسيراتهم لذلك، ويمكن القول بشكل عام أن العوامل المفسرة للسلوك الاجتماعي السياسي في إسرائيل تتركز بالأساس في ثلاثة مبررات أو عوامل أو مؤثرات على هذا السلوك، وهي: يهودية الدولة، والعامل الأمني، وكون إسرائيل في حالة صراع مستمر للحفاظ على ما حققته من احتلال وسيطرة على الأراضي العربية منذ العام 1948، ومن ثم العامل الديمقراطي، وهو رؤية إسرائيل نفسها دولة تحترم الأسس والمبادئ الديمقراطية كالانتخابات الدورية وحرية الرأي والتعبير وحرية التظاهر وغيرهما، كما يمكن القول بأن العامل الأول والثاني هما عاملان مقيدان للاحتجاج بشكل أو بآخر، وفي مقابل العامل الديمقراطي الذي يشجع التعبير عن الرأي بشتى أنواعه بما فيه الاحتجاج والتظاهر، كما يؤكد ضرورة استجابة الحكومة لآراء وآمال الجمهور؛ لأن الشعب هو السيد في نهاية المطاف وسيادته تتحقق بأشكال عديدة منها المشاركة بكافة أشكالها: التقليدية وغير التقليدية، داخل البرلمان وخارجه.

ترى الباحثة (إيريس حيفيتس 2007) أن (إسرائيل دولة فتية تفتقر للتراث للاحتجاج من كافة أنواعه) (الصباغ، 2011: 168) الأمر الذي يطرح البعد أو الظرف التاريخي لإنشاء دولة إسرائيل "وأثر ذلك على إضعاف حوافز ودافعية وثقافة الإسرائيليين للاحتجاج، في مقابل نظرة الدولة والحكومة إلى هؤلاء المحتجين، فلقد قامت الحركة الصهيونية، والتي جلبت عشرات الآلاف من اليهود من كافة أنحاء العالم على أساس مشروع كبير لاستيعاب هؤلاء المهاجرين الجدد، الذين كان كثير منهم – خاصة الشرقيين – عبئاً على الدولة.

الأحزاب الإسرائيلية؛ إذ إنها من جهة، تؤيد وتدعم السياسات النيوليبرالية، ومن جهة أخرى فهي أسيرة للفكر الصهيوني الذي يؤكد أهمية ورمزية الوحدة الوطنية والإجماع الوطني، خاصة في ظل ما يؤكدونه – دوماً – من حالة أمنية خاصة تعيشها إسرائيل، كما إن الخطاب والنقاش العام السائد في أوساط الجمهور الصهيوني هو الخطاب العسكري، فمن المقبول النظر إلى المجتمع الإسرائيلي كمجتمع محارب "وهذا أدى إلى إضعاف الاحتجاجات على سياسة الحكومة، ومن ذلك – على سبيل المثال – أنه "ساهم في تقييد انتشار النقد خاصة فيما يتعلق بميزانية الأمن والجيش) (برزيلاي، 2003 : 738).

كما انتشرت المقولة الصهيونية شيكت يوريم (أي صمتاً فهناك إطلاق نار) ومن الممكن القول أيضاً إن ذلك يقع في خانة مميزة للمجتمع الإسرائيلي الصهيوني وهي النزعة الأمنية) أو ما يسمى (بطحونيزم _العسكرتياريه) أو

تقديس الأمن واعتباره نظرة مقدسة لا يجوز المساس بها وهو سبب كاف لتبرير غالبية سياسات الحكومة من تلك التي تتعلق بالاجتماع والاقتصاد، عدا عن السياسة والقضاء وغيرها، وهو ما يؤكده – تقريباً – كافة المراقبين للشأن الإسرائيلي، فالأمن متغلغل في "كافة مناحي الحياة في إسرائيل : السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية" (بشارة، 2005: 79)، فباسم الأمن يمكن إضعاف المعارضين وإسكات المحتجين. وتبرز مشكلة البطحونيزم "بشكل خاص" بسبب الفترة الزمنية الطويلة منذ العام 1948 لسيادة هذا المبدأ أو هذه الميزة، فليس الأمر مقصورا على فترة طوارئ خاصة ومحدودة لمدة زمنية معينة.

من جانب آخر من المعقول القول بأن استمرار الحكومة في سياساتها على الرغم من الاحتجاجات "غير" كافية أصلاً يبدو كعامل ساهم في إضعاف ثقة الجمهور الصهيوني بمؤسسات الدولة من جهة وبقدرته على التأثير في سياسات الحكومة ودفعها، بما ينسجم مع آراء الجمهور. لقد أظهر مؤشر الديمقراطية لعام 2011 – أيلول أن نحو 70% من الإسرائيليين يظنون أنهم غير قادرين على التأثير على قرارات الحكومة، وأن 56.4% يظنون أن السياسيين لا يكترثون برأي المواطن البسيط" (الصالح، 2012 : 283).

ولقد أثر ذلك على مستوى الاحتجاجات، كما أشارت معطيات أخرى – مقياس لمناعة الاجتماعية 2010، أن نسبة الثقة في المؤسسات التي يفترض بأنها تمثل الجمهور ومصالحه وتطلعاته هي متدنية: بمعدل الثقة بالأحزاب ما بين السنوات (2006، 2007) وحتى 2010 هو 13.2%، ومدى الثقة بالهستدروت 12.4% (الصالح، 2011 :243).

وقد أشار عالم الاجتماع الإسرائيلي يتسحاق سورتا إلى تفسير محتمل آخر لظاهرة تدني مستوى الاحتجاجات، حيث يرى أن الإسرائيلي (إنسان ممتثل جداً من أساسه فهو يقبل الموجود) (حيدر، 2011 : 20) والسؤال هنا: لماذا هو ممتثل؟ على الأرجح فإن ذلك مرتبط بالظروف التاريخية والسياسة لإنشاء دولة إسرائيل، وبسيادة النزعة الأمنية. ويرجح حيدر سبب الضعف بأنه نابع من قناعة الجمهور أن التغيير ممكن ولكن ليس من خلال الاحتجاج إنما من خلال "تركيز الطاقة في الانتخابات البرلمانية وتكون القطاعات الإثنيه" (حيدر، 2011 : 21) وقد يتعارض ذلك مع المؤشرات سالفة الذكر حول ثقة الجمهور بالأحزاب والسياسة في إسرائيل، التي أظهرت ضعف هذه الثقة.

أما الدراسة فترجح بأن عامل سيادة النزعة الأمنية في إسرائيل هو الأقدر على تفسير هذه الظاهرة، دون إغفال لأهمية عوامل أخرى كالظروف التاريخية لنشأة إسرائيل "والعلاقة الإثنية \ والديمقراطية الخاصة" التي تعيشها إسرائيل. يتوافق ما ذهبت إليه الدراسة مع آراء العالم الشهير (Inglehart, R. 1989)، الذي درس المؤثرات على السلوك السياسي وتحديداً تأثير

"Materialist / Post materialist values have an autonomous impact on protest behavior"
(R. Inglehart ,1989: PP. 96)

واعتبر أن من يتبنى قيماً مادية (Materialist) يميل إلى العمل لإشباع حاجاته الوظيفية المباشرة وما يتعلق بها، بينما من يتبنى القيم ما بعد المادية (Post materialist) يشعر بأنه مؤمن ومضمون من ناحية هذه الحاجات؛ لذلك فإن احتمالاته أعلى من الأول في أن يشارك في أشكال غير تقليدية كالاحتجاج بشكل أكثر فعالية.

"post materialist have a larger amount of psychic energy available for politics"
(R. Inglehart, 1989:P.92)

ويبدو أن القيم المادية الأساسية، وعلى رأسها الحاجة إلى الأمن، لا تزل تسيطر على غالبية الإسرائيليين لمعظم الوقت؛ وبناء على ذلك فإن الإسرائيليين لا يميلون إلى المشاركة في الأشكال غير التقليدية للمشاركة السياسية وتحديداً الاحتجاجات.

مع الإشارة إلى خصوصية العرب في الداخل، الذي يبدو كمتأثر كبير بعامل يهودية الدولة "وليس موضوع الدراسة هو الموقف العربي من الاحتجاجات فهذا له بحث خاص.

ب. احتجاجات صيف 2011:

لقد انطلقت حركة الاحتجاجات الاجتماعية الأخيرة، صيف 2011 بشكل فاجأ الكثيرين من حيث اتساعها وسرعة انتشارها، كما إنها انطلقت بشكل عفوي وغير مخطط له مسبقاً، حيث انطلقت من خلال مجموعة من الشبان الذين استخدموا شبكات التواصل الاجتماعي فيما بينهم، وكان من أبرزهم الطالبة الجامعية "دفنة ليف"، التي شكلت معاناتها من غلاء أجور السكن وارتفاع أجور الشقق في إسرائيل حافزاً ودافعاً لتحركها؛ فخرجت وزملاءها إلى شارع روتشيلد في مدينة تل أبيب وأقامت خيمة الاعتصام الأولى، وتبعتها عشرات الخيم، ومن ثم تداعي المئات والآلاف من الإسرائيليين على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية، ومن أبرزهم: ستاف شيفر، اتيسيك شمولي _ رئيس مجلس اتحاد الطلبة.

ولقد كان تعامل الشرطة الأولي معهم سبباً وعاملاً من عوامل إصرارهم على المضي قدماً في الاحتجاج، كما أنه لفت الأنظار إلى قضيتهم وزاد من التعاطف معهم.

ومن المعقول الافتراض بأن هذه الاحتجاجات ومجموعة من الشبان الذين قادوها، في المرحلة الأولى على الأقل، قد تأثروا أيضاً بما يدور حولهم من ثورات الربيع العربي في تونس ومصر، حيث شكل ميدان التحرير في القاهرة، ومحمد بو عزيزي في تونس شكلاً من إشكال الإيماء لهم، كما ظهر هذا التأثر في العديد من المؤشرات ومن أهمها الشعارات التي كانت تتردد في الكثير من التجمعات وأهمها: الشعب يريد ..."لكنه في إسرائيل يريد العدالة الاجتماعية _هعام دوريش تصيدق حبراتي" وليس إسقاط النظام.

لم يكن لهذه الاحتجاجات، على الرغم من بروز بضعة أسماء – كما أشير أعلاه – قيادة واضحة أو مطالب واضحة ومتفق عليها، ففي حين تميزت دفنة ليف في دعوتها باستخدام وسائل احتجاج أكثر راديكالية، كما أكدت ضرورة تغيير السياسة من جذورها، كما أنها رفضت الانضمام للأحزاب القائمة في الانتخابات الأخيرة 2013؛ فقد كان شيمولي أكثر براغماتية وقد ظهر ذلك من خلال موافقته على الجلوس واللقاء مع أعضاء لجنة ترختنبرغ الأربعة عشر، التي شكلها نتنياهو إثر الاحتجاجات_ 2011، من أجل دراسة سبل تقليص الآثار السيئة على الطبقتين الدنيا والوسطى، ولقد اعترفت اللجنة بشرعية الاحتجاجات، كما ظهرت في انضمامه للنظام الحزبي، حيث انضم إلى قائمة حزب العمل لانتخابات الكنيست التاسعة عشرة _2013 برئاسة شيلي يحيموفيتش، إضافة إلى ستاف شيغر، ونجح كلاهما في الدخول كأعضاء كنيست جدد.

فمن الممكن، بل على الأرجح أنه كان لهذا الاختلاف، والفوارق في القيادة والمطالب، تأثير إيجابا على زخم وقوة تأثير الاحتجاجات مما أدى إلى ارتباك الحكومة في كيفية التعامل معها، حيث رفضتها في البداية واعتبرتها مسيسة وحاولت "وصفها" بأنها يسارية لإبعاد الجمهور عنها، ثم اضطرت إلى التعاطف معها لاتساعها وشمولها لفئات

واسعة ومتعددة من المجتمع، ولقد نقل أيال جباي مشاعر المحيطين بنتنياهو وإحباطهم من (عدم وجود صوت واحد واضح للاحتجاجات) (ياهب، 2013).

أما عن المشاركين في هذه الاحتجاجات فمن المقبول القول في أوساط الباحثين بأن غالبية المشاركين هم من أفراد الطبقة الوسطى: (أجمع المحللون على أن الطبقة الوسطى كانت أكثر بروزاً في مشاركتها من الطبقات الفقيرة) (الصالح، 2012: 232) وهو ما يراه أيضاً ديفيد برودت (مدير وزارة المالية السابق ورئيس بنك ليئومي حالياً) الذي يعتقد أن الطبقة الوسطى _ العمود الفقري للمجتمع الإسرائيلي هي من قامت بالاحتجاج (لأن الحكومة تتجاهل الأعباء الملقاة عليها) (بلوتسكر (ب)، 2013 :2-3) وقد يثير هذا الأمر التساؤل التالي: لماذا الطبقة الوسطى تحديداً على الرغم من أن الطبقات الفقيرة هي الأكثر تضرراً من غيرها من السياسات الحكومية النيوليبرالية؟ هل السبب أنها الأكثر تعليماً ووعياً، أم الأكثر استعدادية للمشاركة؟ أم كلا الأمرين معاً؟

لقد اعتبر "لايمين ويلتسغ، شيموئيل 1992" في كتابه (الاجتماع الشعبي في إسرائيل 1949_1992) أن الأمر يرجع إلى ما تتمتع به هذه الطبقة من وعي وقدرة على فهم الأبعاد الاجتماعية السياسية الاقتصادية ، إضافة إلى أنها الجهة التي تتحمل العبء الأكبر من الضرائب حيث تدفع ضرائب ترتفع باستمرار في مقابل ذلك تتلقى خدمة اجتماعية تتناقص تقريباً باستمرار، وهو الأمر الذي أشار إليه أحد كبار الاقتصاديين في إسرائيل شلومو بريزيت (ياهب، 2013) عضو لجنة ترختنبرغ معتبراً أن الاحتجاج بسبب أن الطبقة الوسطى تدفع ضرائب عالية ولا تعرف أين توجه هذه الأموال.

كما أن هناك متغيراً بحاجة إلى البحث والتدقيق وهو مدى قدرة كلٍ من أفراد الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة على تحمل المعاناة والصبر على الواقع أو الامتثال للسياسات.

لقد لوحظ أيضاً عدم مشاركة اليهود الروس والأثيوبيين والحريديم- المتزمتين دينياً، في الاحتجاجات وهم أكثر الفئات فقراً ومعاناة في مقابل بروز مشاركة "الإشكنازيم" الذين يشكلون وزناً واضحاً في الطبقة الوسطى، وهذا ما أشار إليه أورن يفتحئيل في مقالته بعد الاحتجاجات: "الإشكنازيون العلمانيون الاشتراكيون الوطنيون ما زالوا هنا" (الصالح، 2012: 238).

لقد جمع شعار العدالة الاجتماعية الغالبية، إن لم يكن جميع الذين شاركوا في الاحتجاجات، وفرقهم تفسير هذا المعنى، وقد يكون ذلك نقطة قوة لا نقطة ضعف _ كما سبقت الإشارة فلقد اعتبر محتجون أن الحد الأدنى من العدالة يتحقق في حالة العمل على توزيع الموارد والثروة بشكل أكثر عدالة بمعنى تقليل الفجوات بين الطبقات من خلال سياسات حكومية، مثل الضرائب الأكثر تدريجية، التي تتناسب مع دخل الأفراد، وآخرون اعتبروها عدالة في تحمل الأعباء وحاجة بين العلمانيين والحريديم الذين يتلقون موارد أكبر من الدولة ولا يقومون بواجبات أساسية مثل "الخدمة في الجيش". فيما اعتبر مؤيدو السلام أن العدالة يجب أن تسري على السكان في المناطق المحتلة ... أي الضفة وغزة، وعلى اليهود والعرب في آن واحد من خلال تحقيق المساواة بين المواطنين في دولة إسرائيل.

ج. ماذا تغير؟

لقد ألقت الاحتجاجات الأخيرة (2011)، ضوءاً متجدداً على العلاقة المركبة بين السياسة الاقتصادية والوضع الاجتماعي بشكل عام، وفي إسرائيل بشكل خاص ،حيث تحتوي الحالة الإسرائيلية على الكثير من الخصوصيات، والسؤال المطروح في هذا المبحث هو: ما الذي تغير؟

فمنذ بداية عملية التحرر الاقتصادي أو لبرلة الاقتصاد في العام 1985 جرت الكثير من الاحتجاجات على بعض آثارها الاجتماعية، سواء كان ذلك بوعي أو بغير وعي لطبيعة العلاقة بين السياسة الاقتصادية والوضع الاجتماعي للمحتجين، لكن هذه الاحتجاجات لم تنجح في تغيير سياسات الحكومة بشكل ملموس، فهل كان ذلك ضعفاً في الاحتجاجات من حيث مستواها أو تنظيمها أو قوتها؟ أم أن ذلك بتعليق مجال إسرائيل الفريدة حيث يسود مبدأ يهودية الدولة، وتعظم فيها مسائل الأمن بشكل كبير بسبب الاحتلال والسيطرة؟ أم أن لذلك علاقة بتبعية إسرائيل للولايات المتحدة ولقوة "النيوليبرالية" فيها؟

لقد أظهرت الاحتجاجات الأخيرة (2011) أن تغيراً مهماً قد حصل فعلاً، ومن أهم أوجه هذا التغير زيادة الوعي، بشكل بارز في أوساط فئات واسعة من الجمهور في إسرائيل، بالأبعاد والآثار الاجتماعية العميقة لسياسات الحكومة الاقتصادية ، فالفقر كله أو كثير منه ليس ناتجا بالضرورة عن قلة أو ضعف المؤهلات العلمية والفنية أو عن عدم عمل واشتغال هؤلاء الأفراد واجتهادهم في كسب معيشتهم ، كما أن حيتان السوق (تايكونات) لم يصلوا إلى ما وصولوا إليه فقط بسبب كونهم أذكياء ومميزين أو مؤهلين وجاهزين، إنما تتحمل سياسات الحكومة الاقتصادية جزءاً كبيراً في خلق هذه الأوضاع، وتمتلك تفسيراً متصنعا إلى حد كبير لهذه الظواهر. وهكذا أصبح النقاش الاقتصادي الاجتماعي أكثر شعبية وعمومية وشمولية؛ حيث وصل إلى العديد من الفئات الشعبية التي لم تكن تكترث أو تهتم به سابقاً، وذلك بعد أن كان هذا النقاش مقتصراً على فئات محدودة ونخب معدودة من المثقفين والأكاديميين يديرونه في أروقة الجامعات أو المؤتمرات الخاصة. ومن الواضح أيضاً أن وسائل الإعلام التقليدية والحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي، كالفيس بوك وغيرها، وقد ساهمت في تعزيز ونشر هذا النقاش وزيادة ذلك الوعي. ومن الملاحظ الانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت في إسرائيل، فوفق إحصائيات أجراها معهد الأبحاث TNS TELESEEKER فإن (77% من منازل السكان اليهود كانت موصولة بالإنترنت في سنة 2008، وكان أكثر من 4.3 ملايين شخص من سن 13 عاماً وما فوق في إسرائيل يستخدمونه) (جمال، 2011، 507: 506). ومن المناسب الإشارة إلى أن الحريديم، الذين سجل غيابهم عن الاحتجاجات، هم الفئة الأقل استخداماً للنت في إسرائيل، حيث المعطيات تشير إلى أن (70% من العلمانيين و47% من المحافظين و35%من المتدينين والحريديم يستخدمونه) (جمال، 2011 :506).

ومن جهة أخرى فقد زاد وعي الفئات المتضررة بقدرتها على الاحتجاج وبإمكانيات التأثير لهذه الوسيلة، وذلك في عصر تقدمت فيه عمليات العولمة مما يساهم في الضغط بصورة أكبر، على صناع القرار في الدولة، وهذا بدوره رفع استعدادية المواطن العادي للخروج والتظاهر والتعبير عن موقفه بقوة ووضوح وكسر قواعد السوق أو الاحتجاج الروتيني المرتب، وقد ساهم في ذلك انتشار وسائل الاتصال الحديثة، والتي عممت المعلومات وقللت من حدة احتكار الحكومة والمؤسسات الرسمية والخاصة لها، خاصة حول معطيات الواقع ومؤشرات السياسة الاقتصادية وآثارها

الاجتماعية، كما أنها سهلت وصول صوت وصورة الجماهير المنتفضة في تونس ومصر، والتي بثت للعالم – بما فيه الإسرائيليون – رسائل ثقة بقدرة الجمهور والمجتمع على تحقيق التغيير، فإن كانت الجماهير العربية، التي طبعت صورتها في ذاكرة "الإسرائيلي" كمجتمعات خاملة جوهرياً، قادرة على تفجير ثورة ربيع عربي أسقط أنظمة عاتية وديكتاتورية فيمكن إذن للإسرائيلي أن يتحرك ويحتج ويحقق مطالب أكثر تواضعاً: عدالة اجتماعية وليس إسقاط النظام. ويبرز هنا السؤال: هل حقق (الإسرائيلي) ما نجح إلى حد كبير في تحقيقه (العربي)؟ وهكذا يمكن القول بأن التغيير قد حصل فعلاً على مستوى الوعي والاستعدادية للإحتجاج، فهل يستمر ذلك؟ وهل سيؤتي ثماره المرجوة؟ يرى باحثون ومنهم الخبيرة الاقتصادية الإسرائيلية ميراف أرلو زوروف بأن الاحتجاجات حققت تغيرات عميقة ومن أهمها قانون منع تمركز الاقتصاد في أيدي فئة قليلة من حيتان السوق (تايكونم) وإقامة لجنة للإشراف على ذلك، وهو أمر غير موجود في أي دولة. واحتوى أيضاً اقتراحاً حول معايير جديدة وإبداعية حول قياس جودة الحياة، مما سيؤدي – إن تم فعلاً – إلى تغير إيجابي في طريقة اتخاذ القرار في إسرائيل (زوروف، 2013: 5) كما يشار إلى توصية تنفذ قانون التعليم المجاني الإلزامي من سن 3 سنوات.

في حين يرى فريق آخر من الباحثين، وهو ما تميل إليه الدراسة، بأن الاحتجاجات قد تراجعت وخبت ولم تحقق الكثير من الإنجازات الفعلية، بل واستمرت الحكومة في سياستها السابقة مما أدى إلى استمرار الآثار السلبية على المجتمع كما يشار لاحقاً، ومن أهم ممثلي هذا الرأي آية شوشان، الناشطة السابقة بتنظيم احتجاجات 2011، التي تكتب حالياً رسالة الدكتوراة الخاصة بها في جامعة بنغريون في موضوع إخفاق احتجاجات 2011 ومقارنتها بنجاح احتجاجات إسبانيا في الفترة نفسها، والتي أدت إلى نجاح ممثلي المحتجين للوصول إلى الحكم (أي حزب بودموس) حيث ترى شوشان أن اختفاء الاحتجاجات من شوارع إسرائيل يكمن بالدرجة الأولى في أنها (لم تفرز بنية تحتية تنظيمية ... وصراعٍ داخليٍّ بين قيادة الاحتجاج والنشطاء الميدانيين في الخيام حول التمثيل والتعاون واتخاذ القرار) (فيلدمان، 2015: 26).

د. تأثير الاحتجاجات على الانتخابات:

لا يبدو أن الاحتجاجات والمطالب الاجتماعية قد أثرت على انتخابات 2013، حيث إنها لم توصل إلى الحكومة قيادات بارزة تركز على العدالة الاجتماعية، فقد عاد نتنياهو للحكم وأصبح لبيد وزيراً للمالية، واستمرت السياسات القديمة إلى حد كبير إلى السياسات التي أعلنها وزير المالية الجديد يائير لبيد هي استمرار للسياسات السابقة، ففي خطابه "الإنسان العامل" (فايس، 2013 : 6) أعلن عن تقليصات واسعة ومؤلمة تتضمن (رفع ضريبة الدخل، تقليص مخصصات الأطفال، إلغاء إعفاءات ضريبية، إلغاء إعفاءات الضرائب على المشتريات (ما عمم) في إيلات...) (لي أو، 2013).

لقد وصفت هذه (الأحكام) على لسان الكثيرين ومنهم يحيموفيتش أنها استمرار للسير في طريق نتنياهو بشكل أكثر تطرفاً؛ الأمر الذي يزيد من أعباء الفقراء، وكذلك يرى (ريكي كوهين) رمز الطبقة الوسطى وفق تسمية (لبيد)، وقد أشارت التطورات والمؤشرات في السنوات الأخيرة، ما بعد الاحتجاجات، باستمرار السياسات المبنية على الليبرالية الجديدة وما تحمله من تداعيات، حيث لم يتم تطبيق سوى 27 توصية من 139 توصية من توصيات نجمة بانويل ترختنبرغ (وهي لجنة للتغيير الاجتماعي الاقتصادي، شكلتها الحكومة بعد الاحتجاجات ، كما أشارت صحيفة

ذي ماركر) (عواودة، 2013 : 83)ويشير الجدول المرفق (بشوك، (أ) 2014 : 2) إلى استمرار نمو الناتج المحلي في إسرائيل بشكل مستمر حتى وصل، ولأول مرة في سنة 2013، إلى أكثر من ترليون شيقل وارتفاع نسبة نمو الناتج للفرد بشكل مستمر، كما يظهر في الجدول (7) (ديتل ومئور، 2015 :12) ويبدو أن ثمار هذا النمو لم تستفد منها معظم طبقات المجتمع.

جدول 6 *حجم الناتج الإجمالي في إسرائيل بمليارات الشواقل*

سنة	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج	809	866	924	993	1053

المصدر: *وزارة المالية الإسرائيلية ودائرة الإحصاء المركزي في إسرائيل.*

جدول 7 *التغير في نسبة نمو الناتج للفرد في إسرائيل*

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	*2014
نسبة نمو الناتج للفرد	-0.8	3.2	2.5	3.9	4.7	1.6	0.1	3.8	2.3	1.1	1.3	0.9

المصدر: *مكتب الإحصاء المركزي، إسرائيل.*

*غير نهائي

وقد أكد تقرير مركز "أدفاً" حول صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل 2012 أن (المستفيد الأكبر من النمو هي شريحة الألفية الأعلى، نحو 1500 اقتصاد منزل التي تمثلها فئة المدراء الكبار في الشركات) (تقرير مركز أدفا، 2012 :107) وأظهر التقرير أيضاً أن مداخيل الفئات العشرية ثابتة ومستقرة إلى حد كبير، حيث الأعشار الخمسة الدنيا من واحد إلى خمسة تستحوذ على 24% من المداخيل والأعشار الخمسة العليا من ستة إلى عشرة تستحوذ على 76% وخلال العام 2011 تقلصت الطبقة الوسطى قليلاً بعد اتساعها عام 2010، وذلك جزء من الميل العام المستمر نحو تقلص الطبقة الوسطى من 33% من مجمل الاقتصاديات المنزلية عام 1988 إلى 27.5% عام 2011 (تقرير مركز أدفا، 2012: 108)، ولقد تأكدت هذه التوجهات في التقرير الأخير بمركز أدفا الذي نشر في 2015/1/11، حيث أكد التقرير على القضايا التالية:

1. زيادة اللامساواة والفجوات وأن المستفيد الأكبر من النمو هم أصحاب الأموال وكبار الموظفين.
2. أنه لا يمكن استمرار النمو لفترة طويلة دون اتفاق سياسي.
3. أن النمو كان سريعاً نسبياً، حيث زاد الناتج الإجمالي الفترة 2008– 2013 بنسبة معدلها 3.6% سنويا.

4. اظهر التقرير أن إنفاق الدولة على شبكة الأمن الاجتماعي كنسبة من الناتج سنة 2013 كان الأقل من بين دول OECD.
5. أن تراكم أضرار العسكرية والحروب السابقة، مثل: (أيام التوبة 2004 ، قوس قزح 2004، بداية المطر 2005، أمطار الصيف 2006، الشتاء الحار 2008، الرصاص المصبوب 2008–2009، عمود السحاب 2012، الجرف الصامد 2014) كل ذلك أدى إلى الإضرار المستمر بمجموعات سكانية ومناطق سكانية، وإحداث أجواء من عدم الاستقرار والخوف من الاستثمار، وأظهر أن الدولة تخصص جزء كبير من مواردها لحاجات الأمن على حساب استثمارات اجتماعية واقتصادية كتلك التي تسهم في النمو وتطوير مكانة وأوضاع الإسرائيليين (حروتي–سوبر ولي أور ديكل، 2015: 6، 8).

كما يــظهر تقرير التأمين الوطني لعام 2013 استمرار التوجهات السابقة في قضية الفقر، حيث أظهر أن لكل ثلاث عائلات في إسرائيل، حيث إن (728) ألف عائلة مسجلة في التأمين الوطني كفقيرة (حروتي–سوبر، 2013 : 23)، كذلك الأمر فقد استمرت الحكومة في منهاج رعاية وحماية حيتان السوق، كما ظهر مع نوحي دانكر واليعيزر فيشمان، وهما يمثلان نموذجاً للأرستقراطية الإسرائيلية، حيث يؤكد الخبير والمحلل الاقتصادي بيتان إيريئيل (أن الحياة المترفة لأبناء الألفية الأعلى يتم تمويلها على حساب بقية الجمهور الذي يعاني من غلاء المعيشة) (إيتان، 2015 : 33) وذلك بعدما كشف أن التزامات وديون إيشمان أعلي بكثير من ثروته، حيث تبلغ التزاماته 5 مليارات شيقل، في حين أن ثروته لا تتعدى 3.2 مليار شيقل مما يعني أن الفارق هو على حساب الجمهور.

وعلى الرغم من ذلك فلم يتم تسجيل احتجاجات واسعة أو حقيقية من قبل الجمهور، على الأقل حتى لحظة كتابة الدراسة، وهو الأمر الذي تؤيده الدراسة الجديدة ب ايه شوشان الثالثة الذكر ومن الممكن الإشارة إلى ما أطلق عليه احتجاجات (الملكي) أو احتجاجات (برلين)، التي انطلقت في أيلول 2014 وأثارت صدى إعلامياً واسعاً خاصة في وسائل التواصل الاجتماعي، وركزت على موضوع ارتفاع الأسعار وخاصة أسعار المواد الغذائية. ثم أجرت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي يوم 8 / 10 /2014 مقابلة مع منظم هذه الاحتجاجات وهو ضابط إسرائيلي شاب ويسكن في برلين ويدعى لي أور نركيس، ولكن هذه الاحتجاجات لم تسفر عن حركة في الشارع ولم تكن لها آثار تذكر على سياسات الحكومة ، كما أن ضعف الاحتجاج هذا سيجعل الحكومة تمضي في سياستها التي بدأت منذ العام 1985، وسيبدو كمؤشر داعم للفرضية، التي تتبناها الدراسة، القائلة بأن السياسات النيوليبرالية ستستمر في مقابل إمكانية حصول احتياجات قد ترتفع أحيانا وقد تصل إلى قمة لم تصلها من قبل مثل (صيف2011)،أو قد تنخفض وتتناغم مع الوتيرة السابقة المعهودة، والتي وصفت من قبل باحثين، وكما تمت الإشارة السابقة ، أنها محدودة ودون المستوى المطلوب مقارنة بالآثار الاجتماعية العميقة التي تتركها على حياة الكثيرين من أبناء المجتمع ، مما يقود إلى الاستنتاج بأن الجمهور الإسرائيلي لم يصل بعد، وعلى الرغم من الاحتجاجات المتميزة الأخيرة _2011، إلى مشارك فعال ولاعب أساسي في صنع السياسات الاقتصادية، أو التأثير فيها جوهرياً.

كما يرجو أو يعتقد الكثيرون، وهذا ما يعزز التوجه الذي أفرزته استطلاعات سابقة للرأي العام، أن حوالي 70% من المواطنين الإسرائيليين يعتقدون أنهم غير قادرين على التأثير في قرارات حكومتهم، وقد تكون انتخابات 2015 فرصة أخرى متجددة لفحص مدى تأثير رفض الجمهور لسياسات الحكومة الاقتصادية الاجتماعية على إنجاح

شخصيات وأحزاب تضع على رأس سلم أولوياتها تغيير جزء مهم من الوضع القائم والتركيز على الأجندة الاجتماعية بدلاً من أجندة نتنياهو السياسية الاجتماعية، وذلك بعدما ساهمت الاحتجاجات بوضوح في جعل القضايا الاجتماعية، مثل: السكن وغلاء المعيشة ولتقليل الفجوات، وغيرها في قلب النقاش العام في إسرائيل على عكس رغبة نتنياهو، وقد تمثل ذلك في استمرار التعامل مع احتجاجات 2011 كعلامة فارقة في تاريخ ردود فعل الجمهور على سياسات حكومته الاقتصادية، وأيضاً كمرجعية ومقياس لرغبات ومطالب الجمهور، كما تمثل أيضاً في تركيز التحالف الجديد بين حزب العمل وتسيفي لفني (المعسكر الصهيوني) على الوضع الاجتماعي، وفي تقديم مانويل ترختنبرغ لوزارة المالية، وفي طرح برنامج جديد اسمه خطة الإصلاح الاجتماعي، كما تمثل في تشكيل حزب (كلنا) برئاسة موشي دحلون، المنشق عن حزب الليكود بدعوى عدم اهتمامه بالقضية الاجتماعية والأسئلة المطروحة والمتجددة: هل سيكون تأثير الاحتجاجات محدوداً أيضاً على انتخابات 2015 كما كان الحال في 2013؟ وهل سيسمح الواقع الاجتماعي في إسرائيل في رفع القضية الاجتماعية في القضية الأولى؟

تلخيص واستنتاجات:

1. لقد بحثت الدراسة الآثار الاجتماعية المختلفة للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية لحكومة إسرائيل، وردود فعل الجمهور عليها.
2. من المرجح أن آثار هذه السياسات الاجتماعية ستستمر سلباً على الطبقات الضعيفة والطبقة الوسطى ولصالح رؤوس الأموال "التايكونيم" مما يعزز الفجوات واللامساواة.
3. من المرجح أن تبقى ردود فعل الجمهور الإسرائيلي، وان ارتفعت – أحيانا كما حدث في احتجاجات 2011 – في إطار يمكن للحكومة استيعابه والتعامل معه دون الاضطرار إلى تغيير سياساتها بشكل جوهري، بمعنى أن هذه الاحتجاجات، وعلى الرغم من أهميتها وتميزها ووصولها إلى قمة لم يسبق لها مثيل، إلا أنها لم تشكل تحولاً عميقاً وبعيد المدى، من حيث نتائجها على العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل أو على سلوك الجمهور وسلوك الحكومة.
4. يمكن القول بأن العوامل التي ترجح الاستنتاج في نقطة 3، هي:
   أ. بقاء الاحتجاجات الاجتماعية دون المستوى القادر على حمل الحكومة لتغيرّ سياستها.
   ب. تأثر إسرائيل وارتباطها بالقوى الرأسمالية في العالم وتبعيتها للولايات المتحدة .
   ج. العلاقات الإثنية داخل المجتمع، "التي تنبع من يهودية الدولة ومن سيطرة الأشكنازيم"، تناسبها بصورة أكبر النيوليبرالية، وتضمن استمرارها.
   د. تأييد غالبية الأحزاب السياسية للنيوليبراليزم وعدم وجود بديل حقيقي وقوي.
   ه. العامل الأمني والصراع المستمر يتم استخدامه من قبل الحكومة بنجاح واضح في إضعاف الاحتجاجات وتمرير السياسات الاقتصادية النيوليبرالية.

توصيات:

توصي الدراسة بأهمية اتباع منهج وسياسة اقتصادية وحكومية – تضمن إلى حد معقول – إفادة المجتمع من ثمار النمو أو الازدهار الاقتصادي، بحيث لا تقتصر فوائده على فئة قليلة جداً من المجتمع، كما يفعل المنهج الاقتصادي المسمى الليبرالية الجديدة والمتبع في إسرائيل والسلطة الفلسطينية وغيرهما، كما تبرز الحاجة بشكل خاص لمنهاج وسياسة تراعي بشكل واضح مبدأ العدالة الاجتماعية في المجتمعات التي تمر في مرحلة التطور والبناء أو تحت الاحتلال.

توصي الدراسة – كذلك – بضرورة وأهمية تفعيل الشعب والجمهور برقابته على سياسات حكومته، وخاصة (الاقتصادية والاجتماعية)، وذلك من خلال العديد من طرق الرقابة والمشاركة، وأهمها الاحتجاجات الشعبية الحضارية بكافة أشكالها بهدف الضغط على الحكومة لتغيرّ سياستها التي تمس بغالبية أفراد المجتمع والانتباه – أيضاً – لمحاولة الحكومات تضخيم المبرر الأمني لإسكات وتهدئة وتخفيف مثل هذا النوع من المشاركة (أي الاحتجاجات)، كما تفعل الحكومة الإسرائيلية، وبنجاح ملموس.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أبو بكر؛ خولة (2005): المشهد الاجتماعي في: هنيدة غانم (تحرير) تقرير مدار الاستراتيجي 2005، مدار، رام الله، صفحة 200، 202، 203، 53.
- الصالح؛ نبيل (2010): المشهد الاجتماعي في: هنيدة غانم (تحرير): تقرير مدار الاستراتيجي 2010، مدار، رام الله، صفحة 183، 198.
- الصالح؛ نبيل (2011): المشهد الاجتماعي في: هنيدة غانم (تحرير): تقرير مدار الاستراتيجي 2011، مدار، رام الله، صفحة 188، 189.
- الصالح؛ نبيل (2012): المشهد الاجتماعي في: هنيدة غانم (تحرير): تقرير مدار الاستراتيجي 2012، مدار، رام الله، صفحة 244،264 ،232،283 ،238 .
- الصباغ؛ زهير(2011): المثقفون الإسرائيليون والدولة الصهيونية، مدار، رام الله، صفحة 164، 167، 168.
- الحافظ؛ زياد (2012): التجدد الحضاري وتحديات وقضايا، المستقبل 35 العدد 402، 176.
- النقيب؛ فضل مصطفى (2011): الاقتصاد الإسرائيلي في: كميل منصور (تحرير): دليل إسرائيل العام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، صفحة 575 .
- بشارة؛ عزمي (2005): من يهودية الدولة حتى شارون _دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، مواطن، رام الله، صفحة 79، 120، 122، 160.
- جريس؛ حسام (أ2005): الاقتصاد الإسرائيلي: النشأة، البنية، السمات الخاصة. مدار، رام الله، صفحة 60.
- جريس؛ حسام (ب2005): المشهد الاقتصادي في: هنيدة غانم (تحرير)، تقرير مدار الاستراتيجي 2005، مدار، رام الله، صفحة 153.

- جريس؛ حسام (2010) المشهد الاقتصادي في: هنيدة غانم (تحرير)، تقرير مدار الاستراتيجي 2010، مدار، رام الله، صفحة 154، 155، 157، 162، 145.
- جريس؛ حسام (2011)، المشهد الاقتصادي في: هنيدة غانم (تحرير)، تقرير مدار الاستراتيجي 2011، مدار، رام الله، صفحة 198، 208.
- جريس؛ حسام (2012)، المشهد الاقتصادي في: هنيدة غانم (تحرير)، تقرير مدار الاستراتيجي 2012، مدار، رام الله، صفحة 208، 223، 218.
- جمال؛ أمل (2011): الصحافة والإعلام في إسرائيل: كميل منصور (تحرير)، دليل إسرائيل العام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، صفحة 507، 506.
- حيدر؛ عزيز(2005): التطورات الاقتصادية والحراك السياسي في إسرائيل: دراسة في حركات الاحتجاج والانتخابات البرلمانية ، مدار، رام الله، صفحة 51، 55، 57.
- حيدر؛ عزيز(2008): المشهد الاجتماعي في: أنطوان شلحت ومفيد قسوم (تحرير)، تقرير مدار الاستراتيجي 2008، المشهد الإسرائيلي 2007، مدار، رام الله.
- حيدر؛ عزيز (2011): المجتمع والتركيب السكاني في: كميل منصور (تحرير)، دليل إسرائيل العام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، صفحة 307، 303، 68، 16،20، 21.
- خليفة؛ أحمد (2011): الأحزاب السياسية في: كميل منصور (تحرير)، دليل إسرائيل العام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، صفحة 179.
- سبيرسكي؛ شلومو (2002) "غداً": انطون شلحت (تحرير): ذاكرة، دولة، هوية، "دراسات انتقادية حول الصهيونية وإسرائيل"، مدار، رام الله، صفحة 253.
- شحادة؛ أمطانس (2010): ما بين اللبرلة الاقتصادية وتهويد المواطن في هنيدة غانم (تحرير)، تقرير مدار الاستراتيجي 2010، الفلسطينيون في إسرائيل 2009، مدار، رام الله.
- شحادة؛ امطانس (2012): الفلسطينيون في إسرائيل 2012: هنيدة غانم، تقرير مدار الاستراتيجي 2012، مدار، رام الله، صفحة 281.
- صبيح؛ ماجد (2011): المناهج الفكرية والاقتصادية. في: نصر عبد الكريم وماجد صبيح (تحرير) "رؤية بديلة للاقتصاد الفلسطيني من منظور يساري _ دراسة بحثية" مركز فؤاد نصار لدراسات التنمية، صفحة 55.
- صفدية؛ إيريز، وأورن؛ يفتحئيل (2003): اليهود الشرقيون والمكان، نشوء طبقة إثنية في بلدات التطوير، ترجمة عزت الغزاوي وسعيد عياش: أسعد غانم (تحرير) "الهويات والسياسة في إسرائيل"، مدار، رام الله، 53.
- عواودة؛ وديع (2013): نحو عام على حكومة نتنياهو الثالثة، كشف حساب أولي، في مجلة قضايا إسرائيلية العدد 52، مدار، رام الله.
- عودة؛ هند، عطاالله؛ مشعل ومحمد (1990):الأساس في الاقتصاد الكلي والجزئي، الدار الأهلية، عمان.
- كريستوفر؛ باش، وبرايان ــ لوز وليزلي، دايليز(1995): معجم الاقتصاد، ترجمة عمر الأيوبي مراجعة وإشراف د.محمد دبش "أكاديميا"، بيروت.

- كينيث؛ جالبرت جون(2000) : تاريخ الفكر الاقتصادي _ الماضي صورة الحاضر (1987). ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.
- هيريرا؛ ريمي (كانون الثاني 2013): الأدوار السياسية للفكر الاقتصادي المهيمن، ترجمة أحمد زوبدي، المستقبل العربي، السنة 35، العدد 407، صفحة 135.
- يفتحئيل؛ أورن (2012): الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل \ فلسطين ترجمة: سلافة حجاوي. مدار، رام الله، صفحة 52.
- يوأب؛ بيليد (2003): شاس والمكانة الدينية للشرقيين في إسرائيل في: أسعد غانم (تحرير)، الهويات والسياسة في إسرائيل، مدار، رام الله، صفحة 115.

ثانياً: المراجع العبرية:

- ابابا؛ داني ادينو (2013/12/18): تقرير الفقر، **مامون** (الملحق الاقتصادي) يديعوت احرنوت ــ صفحة 15.
- ابريئيل؛ ايتان (2015/2/3): ديون التايكونيم، **ذي ماركر**.
- ارلو زوروف؛ ميراف: (28/10/2013) هل الحكومة عاقلة؟، **ذي ماركر**/ هآرتس، صفحة 5.
- برزيلاي؛ جاد (2003): الثقافة السياسية والقضائية في إسرائيل في: أفرايم ياعر وزئيف شبيط (تحرير) توجهات في المجتمع الإسرائيلي _ المجلد ب "الجامعة المفتوحة _ إسرائيل"، صفحة 738.
- بشوك؛ موطي (2014/1/15 أ): معاني ميزانية 2013، **ذي ماركر**/ هآرتس، صفحة 2.
- بشوك؛ موطي (2014/4/1 ب): محافظة بنك إسرائيل تقدم تقرير البنك، **ذي ماركر** /هآرتس، صفحة 10،11.
- بشوك؛ موطي (11 / 2 / 2015 أ): ارتفاع جباية الضرائب، **ذي ماركر**، 6.
- بشوك؛ موطي (11 / 2 / 2015 ب): النفقات الأمنية وفق بحث جامعة تل أبيب، **ذي ماركر**، 16.
- بلوتسكر؛ سيفر (2013/3/7 أ): اجتماع هرتسيليا: البديل، **مأمون** (الملحق الاقتصادي) ليديعوت أحرنوت.
- بلوتسكر؛ سيفر (2013/3/8 ب): مقابلة مع رئيس بنك ليئومي، **مأمون** (الملحق الاقتصادي) يديعوت أحرنوت 2، 3.
- بلوتسكر؛ سيفر (2013/3/22 ج): مقابلة مع وزير المالية، **مأمون** (الملحق الاقتصادي)، صفحة 6.
- بلوتسكير؛ سيفير (2013/4/19 د): مال كبير عدالة صغيرة، **مأمون** (الملحق الاقتصادي) يديعوت أحرنوت صفحة2.
- تقرير **مركز أدفا**(2012): صورة الوضع الاقتصادي في إسرائيل 2012، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 48.
- تقرير يديعوت أحرنوت (15\4\2013).
- حروتي –سوبر؛ تالي (2013/6/10) تقرير التأمين الوطني، **ذي ماركر** / هآرتس، صفحة 23.
- حروتي –سوبر؛ تالي ولي أور ديكل (2015/1/11): مركز أدفا: ثمار النمو تتغلغل نحو الأعلى، **ذي ماركر**/ هآرتس.
- خوفمان؛ أريايلا رنجل(26\4\2013): الاحترام المفقود "موساف لشبات" يديعوت أحرنوت، العدد 22612، ص 8–9.

- دتل؛ لي أور وآخرون (2015/2/4): ترختنبرغ: سيتم الشعور بالتغير خلال سنة، **ذي ماركر**/ هآرتس.
- دتل؛ لي اور ومئور دفنة (2015/2/25): نتنياهو ورفع مستوى الحياة، **ذي ماركر**، 2.
- زيسر؛ باروخ (1999) عن اليمين وعن اليسار، نافذة للخطاب الأيدلوجي والمعاصر، منشورات شوكن؛ تل أبيب، صفحة 102.
- سبيرسكي شلومو و إيتي كونور إتياس (2012) : صورة الوضع الاجتماعي 2012، تل أبيب، مركز أدفا.
- سبيرسكي شلومو وإيتي كونور إتياس وأريانا وفير (2014): صورة الوضع الاجتماعي 2013، تل أبيب، مركز أدفا.
- سبيرسكي شلومو وإيتي كونور إتياس وأمة رفو فورت (2015): صورة الوضع الاجتماعي 2014، تل أبيب، مركز أدفا .
- سكوب؛ يردين (2013/4/8): مجتمع لا يهتم بفقرائه في: **ذي ماركر** / هآرتس ص3.
- شولدنير؛ تسفي (2003): ملاحظات على خطة نتنياهو، على إصلاح في الضريبة وعلى معسكر اليسار في: مارثون ردود واقتراح بدائل للخطة الاقتصادية، تحرير: نعاميكا تسيون، المركز للعدالة الاجتماعية، القدس، 64-68.
- غويتايم؛ داني(2004): ملاحظات حول الأسس الطبقية للاحتلال – النظرية والنقد، 24، الصفحات 203،211.
- فايس؛ روبن (2013 /4/24): خطاب الإنسان العامل ، **مأمون** (الملحق الاقتصادي) يديعوت أحرنوت. ص6.
- فيلدمان؛ مدان(2015/1/28): هل يمكن تشكيل حكومة تخدم كل المواطنين؟، **ذي ماركر** / هآرتس، صفحة 26.
- كاشتي؛ أور (2014/2/18): إعادة تعريف الفقر، انظر: **ذي ماركر** / هآرتس، صفحة 1.
- لي أور؛ جاد (2013\4\23): لبيب يعرض تقليصاته ؟، **مأمون** (الملحق الاقتصادي) يديعوت أحرنوت. ص1.
- ياعر؛ أفرايم ، شبيط ؛ وزئيف (2003) صيرورات وتوجهات بالهوية الجماعية في: أفرايم ياعر وزئيف شبيط (تحرير) توجهات في المجتمع الإسرائيلي – مج ب، الجامعة المفتوحة، إسرائيل.
- ياهب؛ تيلم (2013/2/25): بروتوكول ترختنبرغ، **مأمون** (الملحق الاقتصادي) يديعوت أحرنوت ص 2، 3.

ثالثاً: المراجع الإنجليزية:

- Dalton R.J, 1996, Citizen politics 2nded, Chatham, M.J: Chatham House pub, PP.40-46.
- Inglehart R., "Political value Orientations" In: M.K. Jennings, J.W. Van Deth et al. (eds) continuities in Political Action, Berlin: walter de Gruyter, PP.67-102.
- Mansfield, Edwin.1992 "Economics. Principles. Problems. Decisions"
- www.norton and company, New York.
- Verba S., K.L. Schlozman,and H.E. Brady. "Voice and Equality": Civic voluntarism. In American democracy, Cambridge: Harvard University Press,1995, PP.37-48.